مجلة كلية الآداب. جامعة الإسكندرية . المجلد ٦٩ . العدد ٩٥ .

التغيّر التركيبي في العربية الحديثة

مدخل عام ونماذج

د. عبد السلام السيد حامد

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر

ملخص:

ثمة إشكالان يواجهان درْس العربية ونحوها في العصر الحديث هما: صراع العربية مع سُنّة تطور اللغات لارتباطها بالقرآن الكريم، وبطءُ تحديث وصفها وتقاعسُ بعض علمائها عن ذلك. ويحاول هذا البحث تقديم مدخل لمعالجة هذين الإشكالين، وطرح رؤية عامة عن مدى التغيّر النحوي في العربية المعاصرة مقارنَة بمستويات اللغة الأخرى. وهو يمهد لذلك بمجموعة من الاحترازات والأسس التي من أهمها أن منهج البحث المقارِب للوصفية هنا يقوم على انتقاء مجموعة من الألفاظ والتراكيب المأخوذِ أغلُبها من مدوّنة مَجْمَعية، وجعلِها عيّنات للوصف والتحليل واستنباط النتائج. وذلك من خلال المباحث الأساسية الآتية:

١.التطور، مفهومه وأهميته وجدوى دراسته.
٢.منهج دراسة التطور.
٣.عوامل التطور الكبرى في العربية.
٤.ضوابط التطور وأصوله وقوانينه.
٥.نسبة التطور في العربية ومستوياتها.
٦.أثر تطور العربية.

الكلمات المفتاحية:

التغيّر – قوانين التطور – الصواب والخطأ - الأصوات - النحو – المعجم - القرآن – الصحافة – الترجمة – التعريب – الثوابت – التيسير – الاستعمال – الفصحى – العامية.

مقدمة:

ثمة مجموعة من الحقائق والمسلمات اللغوية ترتبط بالعربية في حياتنا المعاصرة هي:

أ- اللغة على وجه العموم ظاهرة تخضع لسنن التغير والتطور مثل أية ظاهرة اجتماعية أخرى.

ب- يترتب على كونها خاضعة للتغيّر أنها تحتاج إلى إعادة وصف ورصد ومتابعة من آنٍ لآخر، مع ضبط إيقاع

التغيّر والتحكم فيه.

ت- لا يمكن أن يكون تعليم قواعد العربية أو أية لغة في فترة زمنية معينة سويًّا وهو بمعزل عن صورتها الفصيحة أو الرسمية الواقعية، ويعتمد على قواعد أُعدّت منذ قرون طويلة.

ث- العربية لغة ذات حالة خاصة؛ لارتباطها بالقرآن الكريم الذي يجعلها في حكم التأبّي على التغيير وكأنها منه في منزلة بين بين، وتاريخها وعمرها المديد يشهدان بذلك.

ج- من مظاهر الحالة الخاصة للعربية الصراع المشهود بين العربية الفصحى والعاميات.

إن معنى المسلمات السابقة كلها وجود إشكالين: أولهما يتمثل في أن العربية – كأية لغة أخرى – لا بد أن تتغير وتطرأ عليها مظاهر التحوّل والتبدّل وأن يكون لها حظها من ذلك، وهو لها بالفعل، ولكنها في الوقت نفسه من المفترض والمحتوم عليها لارتباطها بالقرآن وعقدها الديني والتاريخي معه أن تظل لغة محافظة، وأنّ عليها وعلى أبنائها التسليم بذلك. والإشكال الآخر هو جمود القواعد البادي لتقاعس تحديث الوصف، وعدم الوعي بأنه ينبغي - على الأقل - أن يكون هناك وصف مُحدَّث لنحوها سابقٌ لموائمة تحدُث من بعد وتتجدد من آن لآخر في إطار التطبيق والتعليم.

وعلى أساس ذلك يأتي هذا البحث محاولة ومقاربة لحل هذين الإشكالين، وبوصفه مدخلًا لدراسة هذه القضية والتقديم لمعالجتها، وهدفه المحدد الرئيس طرح رؤية عامة عن مدى التغيّر أو التطور[١] النحوي في العربية المعاصرة. وهذا معناه عدة أمور:

الأول: أنه يترتب على ذلك بالضرورة مسّ قضايا كثيرة في الصرف والنحو والمعجم واللغة لها صلة بالموضوع. والثاني: أن هذه القضايا تقوم على انتقاء ما يبدو مهمًا للبحث ولا تقوم على الاستيعاب والشمول. والثالث: أن البحث لا يتقيد بما يلزمه تناول مثل هذا الموضوع من اتباع صارم للمنهج التاريخي أو المنهج الوصفي في المقارنة بين مرحلة وأخرى أو جمع المادة وتصنيفها وتحليلها، ثم تقديم نتائج الملاحظة والاستقراء؛ فطبيعة هذا المدخل العام تحول دون ذلك، والمادة المعتمد عليها ليست نصًا أو أنموذجًا لغويًا متكاملًا مما ينتمي للاستعمال المعاصر ويصلح لإجراء دراسة وصفية ثم تاريخية فيما بعد، وإنما المادة التي اعتمدتُ عليها طائفة من الألفاظ والتراكيب والجمل جُمعت وجُعلت "عينات" ونماذج لما يشيع في العربية الحديثة[٢]. والرابع: أن هذا البحث يحاول ربط مجال الدرس النحوي باللغة العربية

---

(١) ربما يكون مصطلح "التغيّر" أدق وأصوب من مصطلح "التطور"، لكننا سنزاوج بين المصطلحين مجاراة لما هو مشهور.

(٢) مادة الألفاظ والتراكيب مأخوذة في مجملها من خلاصة إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الأصول والألفاظ والأساليب، إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، وأُضيفَ إلى ذلك بعض الدراسات الأخرى للدكتور محمد حسن عبد العزيز والدكتور إبراهيم السامرائي وغيرهما. ومن أهم الكتب التي يجب الاعتماد عليها في هذا الشأن في دراسات أخرى أكثر تفصيلًا وشمولًا – المعجمان القيّمان للدكتور أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة (عالم الكتب بالقاهرة – ٢٠٠٨)، ومعجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي (عالم الكتب بالقاهرة – ٢٠٠٨).

ومن الدراسات الجديرة بالنظر والرجوع إليها كذلك؛ لأنها تتصل بموضوع هذا البحث بصورة عامة:

–"التطور اللغوي في العربية الحديثة" للدكتور محمد شندول (عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن –٢٠١٢)، وقد انتحى فيه صاحبه دراسة التطور من مدخل الأخطاء الشائعة، واعتمد في ذلك على مدونة تشمل أربعة كتب هي: لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦)، وتذكرة الكاتب لأسعد خليل داغر (ت ١٩٣٦)، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي (ت ١٩٣٩)، وقل ولا تقل لمصطفى جواد (ت ١٩٦٩)، وقد توسل لذلك ببعض المناهج الحديثة خاصة مبادئ المنهج الوظيفي لعالم اللغة الفرنسي أندري مارتيني. انظر: التطور اللغوي في العربية الحديثة ٣، ٦٠ وما بعدها.

–"دراسات في تأريخ العربية" ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني (دار الفيصل الثقافية – الرياض – ط١ – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م)، وهو مشتمل على فصول وأبحاث لبعض الباحثين الغربيين والمستشرقين عن تطور العربية وتاريخها منذ فترة ما قبل الإسلام حتى العصر الحديث.

المعاصرة التي تجافيها هي وما يرتبط بها بعض الدراسات النحوية، فيفوتها ويفوت أصحابَها بعضٌ من صواب المنهج أحيانًا وروح الاتصال بالحاضر والحياة. ولا ريب أن المشتغلين بعلوم اللغة العربية ضربة لازب عليهم أن يتصلوا بالماضي والتراث اللذين هما نبع هذه العلوم، ولكن ذلك لا ينبغي أن يحول دون التبصر بأولويات البحث النحوي والاشتغال بها. ومن أهم هذه الأولويات ما يتصل بتغير العربية وتداولها وتحديث مناهجها، ووجوب النظر إلى النحو في ضوء الدائرة الكبرى للسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية، واللغة في طبيعتها الداخلية وفي مجالها الأوسع.

ومن هذا المنطلق في تحديث مجال الدرس النحوي وربطه بالواقع ومتابعته للعربية المعاصرة -يأتي هذا البحث متخذًا من النظر في القضايا الآتية سبيلًا للوصول إلى غايته:

١. التطور، مفهومه وأهميته وجدوى دراسته.
٢. منهج دراسة التطور.
٣. عوامل التطور الكبرى في العربية.
٤. ضوابط التطور وأصوله وقوانينه.
٥. نسبة التطور في العربية ومستوياتها.
٦. أثر تطور العربية.

ثم يعقب ذلك كله خاتمة فيها خلاصة البحث ونتائجه.

أولاً - التطور، مفهومه وأهميته وجدوى دراسته:

تطور اللغة[١] (language evolution) هو أي تغيّر يصيب عناصر اللغة ويخضع غالبًا لقوانين مطردة ومعقدة، ويعرف هذ التغير بأنه "التحول الذي يطرأ على لغة ما خلال تطورها، سواء أكان ذلك في الأصوات أم الصرف أم النحو إلخ، وسواء أكان بسبب عوامل داخلية خاصة بها (كالمماثلة والمخالفة والترخيم وارتقاء الدلالة وانحطاط الدلالة) – وهو ما يعرف بالتغير الداخلي (internal change) – أم بسبب من عوامل خارجية (كاقتراض الأصوات والصيغ والاقتراض بالترجمة) – وهو ما يُعرف بالتغير الخارجي (external change)"[٢]. وقد ذكر جاكوب بريدسدوف في عام ١٨٢١م سبعة أسباب لتغير اللغة: أربعة منها عشوائية أو شخصية (الرغبة في التميز، وسوء السمع، والذاكرة الضعيفة، ووجود أعضاء نطق غير كاملة)، والثلاثة الأخرى هي القياس، والكسل اللغوي، والحاجة الوظيفية إلى ابتكار أشكال جديدة[٣].

وفي تفسير التطور اللغوي وتعريفه أيضًا آراء كثيرة أهمها رأيان: الأول يربطه بتقليد نظرية النشوء والارتقاء في علم

–وكذلك من الدراسات المهمة المتميزة في تاريخ العربية وتغيّرها مع دراسة بعض نماذج العربية المعاصرة أيضًا: "في تاريخ العربية، مغامرات بحثية" للدكتور سعد مصلوح (عالم الكتب – القاهرة – ط١– ٢٠١٧م).

–ومن الدراسات المعاصرة التي كتبت بالإنجليزية:

Using Arabic,Aguid to contemporary usage, MAHDI ALOSH, CAMBRIDG UNIVERISTY PRESS.2005.

ARABIC TODAY, A student, business, and professional course in spoken and written, John Mace, 1996. Edinburgh University Press Ltd.

(١) من المناسب ونحن نتحدث عن "التطور" في اللغة أن نشير إلى أن هذا اللفظ وفعله – وكذلك "تطوير" وفعله – من الألفاظ الحديثة المولدة، والأصل في ذلك: "الطَّوْر" بمعنى التارة والحال والضرب. انظر: معجم ودراسة في العربية المعاصرة، للدكتور إبراهيم السامرائي ٣٢.

(٢) معجم المصطلحات اللغوية، تأليف د. رمزي البعلبكي: ٢٨٥، وانظر: ١٧٩.

(٣) انظر: الموسوعة اللغوية، تحرير ن. إي. كولنج ٩٠٩/٣.

الأحياء عند دارون، وهذا يعني أن اللغة تتطور تطورًا طبيعيًا نحو الاكتمال كالكائنات الطبيعية، والثاني يربطه بالظروف الاجتماعية والنفسية التي يمر بها المجتمع[١].

والذي أقصده بالتطور هنا تطور اللغة العربية في العصر الحديث بعد المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها[٢]، وهذا يجعل مفهوم التطور أو التغيّر يستدعي مفاهيم أخرى أهمها: الفصاحة والصواب والخطأ والحداثة. فالفصاحة تجسد مثالية اللغة التي تعمل غالبًا ضد حركة التغيير والتطور؛ ولهذا تكون فتنة عندما تربط باللغة لا بالكلام [٣]، و"الصواب والخطأ" معياران يُحتكم إليهما لتحديد الصحيح والمقبول وغير المقبول في الاستعمال، وما يرقى عن الحد الأدنى من المقبول ينأى عن التغيّر ويُعدّ فصيحًا وتكون له رتبته في الفصاحة بحسب درجته، وما ينزل عن درجة الصواب أو المقبول يكون غير فصيح أو خطأ بحسب فئته ونوعه ورأي الناظر إليه، ويكون مرشحًا للدخول في حيّز التطور والتغير. وأما "الحداثة" فيذكر لها الدكتور تمام حسان في العربية المعاصرة معنيين: معنى تغير اللغة، ومعنى النظر فيها في ضوء مناهج اللغة الحديثة، فهو يتساءل: أين تقع الحداثة من اللغة العربية؟ أتقع في نطاق الزمن أم التغيير أم الابتكار أم البدعة أم التقاليع أم المنهج أم الاكتشاف؟ ثم يجيب عن هذا بما خلاصته أن اللغة تتغير من عصر إلى عصر. فلقد تغيّرت اللغة العربية الفصحى منذ عصر النحاة الأوائل بعد أن كانت صورتها على الهيئة التي حددتها كتب النحو وفقه اللغة والمعاجم، فوقع لهذه الصورة من التحول في الأصوات والمفردات وطرق التركيب وأنماط الجمل ما جعلنا نتكلم في الوقت الحاضر عن "الفصحى الحديثة". وأما من حيث التراكيب فيكفي أن تقرأ صحيفة معاصرة لترى المضارع يدل على الماضي ويقترن بظرف زمان يفيد المضي كما في مثل: (الزعيم الفلاني يصل أمس إلى القاهرة ويجري محادثات مع المسئولين المصريين). ويعقب الدكتور تمام على كل هذه الأمثلة قائلًا: "فإذا تأملنا وصف الفصحى بالحداثة هنا، فالمعنى ألصق بالتغيير منه بمفهوم الزمن، أي أن تغير اللغة أو التغيير الذي خضعت له اللغة هو من قبيل التغير الاجتماعي؛ لأنه تطور تدريجي لا يفطن إليه الملاحظون إلا بعد وقوعه فعلًا، ومن هنا يصعب الربط بينه وبين زحف الزمن. فهو بمصطلح دي سوسير Diachronique ولكنه ليس Historique بالمعنى المألوف. هذا أحد المعاني الممكنة للحداثة حين نعقد نسبة بينها وبين اللغة العربية، ولكنّ هناك معاني أخرى يمكن أن تكون لهذه النسبة، أوضحها أن نرى الحداثة مرتبطة بمناهج النظر في اللغة في عمومها"[٤].

ومعنى ما سبق أن التطور يدور حول التغير في اللغة ودراسة هذا التغير في ضوء المناهج الحديثة المتجددة. ولدراسة اللغة من هذه الناحية أهمية كبرى، يقول الأستاذ أمين الخولي في صدر كتابه (محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية): "ادرسوا التطور اللغوي للعربية، وإلا فلا أساس لعملكم فيها"، وترجع أهمية ذلك في نظره إلى عدة أسباب: فالتطور أولًا يعد الجذر العميق للمنهج اللغوي العلمي، وهو ثانيًا يجعل الحديث عن العربية والرغبة في إصلاحها صحيح الأساس موفق الاتجاه محقق الغاية، وهو ثالثًا - وهذا هو الأقرب - يرد على الذين يقولون: "إنّا وجدنا آباءنا على أمّةٍ وإنّا على آثارهم مُقتدون"؛ إذ إن درسه يؤصل الشعور بأهمية تصحيح المنهج اللغوي وبأنه ضرورة اجتماعية حيوية، يجب أن تسبق كل محاولة لنا في درس مشكلات حياتنا اللغوية أو

(١) انظر: اللغة والتطور، للدكتور عبد الرحمن أيوب ٣٤.

(٢) من أهم الدراسات التي اهتمت بدراسة التطور في العربية حتى آلت إلى الشكل المعروف في فصحى التراث: كتاب "التطور النحوي للغة العربية"، للمستشرق الألماني برجشتراسر (انظر: ص ٧) وكتاب "في التطور اللغوي"، للدكتور عبد الصبور شاهين.

(٣) انظر: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي ١١، ١٢، ٢٥، ٢٦، ١١٩.

(٤) مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان ٢٦٦/٢، ٢٦٧.

محاولة إصلاحها[١].

ويقول الدكتور نهاد الموسى في كتابه (في تاريخ العربية): "وتقوم فصول هذا الكتاب على توجيه أساسي مؤداه أن عمل النحويين في وصف العربية نسبي، وأن من حق كل جيل يخلف على درس العربية أن ينظر كما نظروا متوسلًا بكل ما يتاح له من معطيات إضافية حادثة، لعله يرى ما لم يروا أو يفسر ما لم يفسروا، بل لعله يستخرج للعربية صورة أكثر اتساقًا وإحكامًا مما استخرجوا. والعربية واحدة باقية يضع لها كل جيل وصفًا أو يستخرج لها كل جيل صورة تستدرك على الصورة السابقة أو تكمّلها أو تعدّلها، ضريبة مقررة على دارسي العربية في كل زمان. وليس من الإنصاف لمكتسبات العصر في النظر أن تغفل، وليس من الوفاء بالأمانة أن يقيم دارسو العربية على "الصورة الجاهزة" الماثلة في عمل المتقدمين يجترونها اجترارًا"[٢].

إن دراسة التطور أو التغيّر تطلعنا على أهميته؛ فتطور اللغة تابع لتطور المجتمع وحركته ونهضته أو كبوته، وبالرغم من أننا قطعنا شوطًا لا بأس به في ذلك فيما سبق بدءًا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما زالت حاجتنا إلى ذلك قائمة ومتجددة. وخير ما يُذكَر ويستعان به في هذا المقام فكر الإمام محمد عبده الذي كان يقوم في الإصلاح على ثلاثة أسس: الإصلاح الديني بتحرير عقل الشرق والشرقيين من قيد التقليد، والإصلاح اللغوي المتمثل في النهضة الأدبية واللغوية، بتجاوز الركاكة والعجمة والزخارف والشكليات والمحسنات، وجعل حياة العرب الأدبية الحديثة امتدادًا متطورًا لأكثر الصفحات إشراقًا في تاريخهم الأدبي العظيم، والإصلاح السياسي[٣]. والدور الذي قام به في الإصلاح اللغوي وغيره ليس من المبالغة وصفه بأنه كان ثورة، وذلك من خلال نقده للغة الصحافة في بداياتها وما قام به في مجال تحقيق النصوص، ومما نجد فيه ذلك ما حرره من مقالات صافية الأسلوب في "الوقائع المصرية" وما نقده من لغة الجرائد مثل "روضة المدارس" و"وادي النيل"، حيث جرد اللغة السائدة فيهما وفي غيرهما من قيمتي الشكل والمضمون معًا؛ لما فيهما من ركاكة وضعف ومحسنات أثقلت كاهل اللغة طوال القرون التي حكم فيها المماليك والأتراك[٤].

وها هو ذا طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" يناقش قضية إصلاح اللغة العربية وعلومها ويرى أن ذلك ضرورة ملحة لأسباب عديدة أهمها: تيسير فهم القرآن والسنة، وأن إصلاح اللغة وتقريبها من العقول والقلوب شرط لإصلاح التعليم[٥].

إن المذاهب اللغوية تختلف فيما بينها في النظر إلى تطور اللغة، فبعضها يرى أن كل تجديد لغوي لا يمكن أن يكون إلا ضئيلًا، وأنه لا يمكن أن يوجد في الميدان اللغوي كسب دائم يوفر للغة التي نحصل عليها ثراءً نهائيًا، وأن الربح المكتسب عرض زائل في كل الأحوال وكثيرًا ما تقابله خسائر من ناحية أخرى، وبعضها يرى أننا يجب أن نسلم بالتغيير لأنه أمر حتمي، وألا نستسلم للبكاء على العصر الذهبي؛ لأنه عبث في عبث سواء أكان ذلك في اللغة أم في غيرها، ولأن للتغيير مزاياه العديدة [٦]. ومع هذا لا يستطيع أن ينكر أحد أهمية التطور خاصة أنه بالنسبة لنا في عصرنا الحاضر يمثل نهضة لغوية

(١) انظر: محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية، للأستاذ أمين الخولي ٧٦.
(٢) في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، للدكتور نهاد الموسى: ١٨.
(٣) انظر: الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، تحقيق الدكتور محمد عمارة ١/ ١٨١، ١٩٧.
(٤) انظر: السابق ١/١٨٩-١٩١.
(٥) انظر: مستقبل الثقافة في مصر، المجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين: ٣٠٢-٣٠٨.
(٦) انظر: اللغة، لفندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ٤١٩-٤٢٥.

"هي في الحقيقة نوع من النهضة الاجتماعية الشاملة التي تتطلع إليها الشعوب الحديثة في الشرق"[١].

ثانيًا - منهج دراسة التطور:

المنهج اللغوي الذي يدرس التطور هو المنهج التاريخي (Historical Linguistics) الذي يدرس التطورات اللغوية في فترات زمنية متعاقبة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ليحدد القوانين التي تحكمها. ويقابل ذلك "المنهج الوصفي" (Descriptive Linguistics) الذي يدرس اللغة في فترة زمنية محددة في المستويات المختلفة أو في مستوى واحد منها، ومعنى ذلك أنه يدرس اللغة في حالة محددة ثابتة من حالاتها ولا يدرسها وهي في حالة حركة كما هو الأمر في المنهج التاريخي[٢]. وقد نبه دي سوسير إلى أهمية عدم الخلط بين الجانب التاريخي والجانب الوصفي؛ لأن قيم العناصر اللغوية تختلف من وقت إلى آخر، وهي قيم مجردة لا يحددها شيء سوى مجرد العلاقات المؤقتة بين بعضها وبعض في إطار النظام[٣]. لكن هذا لا ينفي أن تكون الدراسة الوصفية مقدمة للدراسة التاريخية فيصح الجمع بينهما فيما بعد[٤].

ثالثًا - عوامل التطور الكبرى في العربية:

تطوُّر اللغات بصفة عامة - كما ذكرنا - تابع لتطور المجتمعات وتغير الظروف الاجتماعية وللأسباب النفسية، ومن أمثلة ذلك أن التغيرات الصوتية التي حدثت في اللغة الألمانية كانت نتيجة مباشرة للنزعة التقدمية التي تتميز بها سيكولوجية الألمان؛ وذلك لأنهم ميالون للحرية ولا يرتضون الاستقرار على وضع ثابت إلى أمد طويل[٥].

ويوضح لويس كالفي كون التحول في اللغة تابعًا للتحولات الاجتماعية بأن الوقوف عند مجرد تطور اللغة الداخلي في بنيتها لا يمكّن من فهم التطور على حقيقته؛ لأن ما يحدث ليس ظاهرة لغوية فقط، بل هو تعبير عن حركات اجتماعية أكثر عمقًا[٦]، ويضرب كالفي المثل على ذلك من خلال المقارنة فيقول: "تسمح لنا المقارنة بأن نشرح طبيعة العلاقات بين بين وجهة النظر الداخلية ووجهة النظر الخارجية بشكل أفضل؛ إذ يمكن لنا أن نجيب عن السؤال الآتي: (كيف يطفو المركب على سطح الماء؟ ولمَ يطفو؟) اعتمادًا على مبدأ أرخميدس، ومبدأ السوائل المتحركة، ومبدأ السوائل غير المتحركة، أو اعتمادًا على قوة الريح، أو على قوة محرك انفجاري ... إلخ. غير أن هذا التفسير لا يقدم سوى جزء من الجواب، لأن السؤال لا ينفصل عن سؤال آخر: لِمَ احتاج الإنسان في لحظة من تاريخه لاختراع المركب؟ وما الذي أفاده المجتمع من النقل البحري؟ وما أثر ذلك في الاكتشافات وفي التجارة وفي الحروب؟ تكشف لنا هذه المقارنة أن تاريخ المركب لا ينفصل عن تاريخ استعماله، وأن هناك علاقة جدلية بين هاتين المسألتين. ويمكن أن يقال الشيء نفسه في شأن اللغة، لأننا حين نصف اللغة وصفًا داخليًا، فإنما نصف شفرة، أي نظامًا من الرموز، وبنيةً شبيهة ببنية المركب في مرساه أو في أثناء صيانته، فكما يرتبط المركب بتاريخ البشر ترتبط اللغة بالعالم، وعلى عِلم اللسانيات أن يأخذ هذه العلاقة في الحسبان"[٧].

ومن المؤثرات العامة في تغيّر اللغة أيضًا، الانتشار الخارجي للغة وزيادة عدد من يتكلمون بها وتنوعهم، وطول الفترة الزمنية لها[٨]، وهذان المؤثران اللذان يصدقان على العربية كانا كفيلين بإحداث تغيير شامل كبير فيها، غير أن التغيير الذي حدث في العربية لم يكن كذلك كما سأفصل بعد. إن من أهم عوامل التأثير والتطوير في تاريخ العربية: القرآن الكريم والصحافة والترجمة والتعريب. وبيان ذلك على النحو الآتي:

---

(١) مستويات العربية المعاصرة في مصر، للدكتور السعيد بدوي: ٥.
(٢) انظر: مقدمة لدراسة اللغة، للدكتور حلمي خليل ٣٣٣، ٣٣٤.
(٣) انظر: اللغة والتطور، للدكتور عبد الرحمن أيوب ٦١-٦٣.
(٤) ذكر الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه "التطور اللغوي" أنه يعالج قضاياه من الناحية "الوصفية التاريخية" انظر: ص ١٤.
(٥) انظر: اللغة والتطور، للدكتور عبد الرحمن أيوب ٢٨، ٣٤، ٨٣.
(٦) انظر: حرب اللغات والسياسة اللغوية، للويس كالفي، ترجمة د. حسن حمزة (المنظمة العربية للترجمة – بيروت – ط١- ٢٠٠٨) ٢٦.
(٧) السابق: ٢٨، ٢٩.
(٨) انظر: اللغة، لفندريس ٤٢٧-٤٢٩.

١ - القرآن الكريم:

إنه "يكوّن في حد ذاته حدثًا لغويًا عظيمًا، يساوي أثره في اللغة العربية الجاهلية الأثر العقائدي والاجتماعي والاقتصادي الذي أفاد به الإسلام نظرة المجتمع الجاهلي إلى الكون. ولن نجازف إن لاحظنا أن المظهر اللغوي للقرآن يعكس مظهره العقائدي ويعبر على العموم عما أتى به من جديد وما إليه من قضايا ومسائل. إن لغة القرآن، لا سيما مصطلحاته الفنية ومنها "الاستعارة اللغوية" تستحق بأن تنعت بأنها لغة معجمية اجتماعية، لأن المعجمية الاجتماعية التي تعتبر علمًا اجتماعيًا لغويًا يهدف إلى تفسير المجتمعات وحضاراتها بالاعتماد على الألفاظ التي تولدها، مما يساعد على إدراك مختلف مراحل تطور تلك الحضارات ومجتمعاتها"[١]. إذن لغة القرآن لغة جديدة فرضت نفسها على المجتمع العربي الإسلامي الناشئ، وهذه اللغة التي هي في الأصل لغة الدين والعقيدة، صارت انعكاسًا لما يحمله هذان من حضارة وثقافة.

إن من أهم التغييرات التي أحدثها القرآن الكريم أنه زعزع المعايير الأسلوبية للغة العربية ممثلة في القصيدة العربية، وقد وجدت مؤلفات كثيرة لبيان ما أتى به القرآن من جديد وعدول، ومن ذلك: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، والنكت في إعجاز القرآن للرماني، وإعجاز القرآن للباقلاني. ويبدو أن الفقهاء والمفسرين - في هذا المجال - قد وضعوا مصطلح "التضمين" ليؤيد مفهوم الإعجاز وما يعتمده من بلاغة، وكأن "البلاغة" مثلت المظهر المستقر من الأسلوب و"التضمين" مثل المظهر المتطور منه الذي يقر بجهود الأسلوبيين العرب لوضع معايير علم لغوي هو "التضمين" أو "الأسلوبية" بالمفهوم الحديث؛ وذلك لتفسير العدول في الأسلوب وتطورات اللغة الفصحى. ويشهد بأهمية هذا "التضمين" في تطور اللغة وعلاقته به أن مجمع اللغة العربية استعمل هذا المصطلح لحل كثير من مشكلات الأساليب الجديدة التي ظهرت من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين[٢].

ونستطيع بناءً على ذلك أن نقول إن أثر القرآن في العربية بدا في مظهرين هما: التضمين (والمجاز جزء منه)، والاستعارة اللغوية، ويُقصد بها في المقام الأول إدخال المُعرّب في دائرة اللغة والإقرار به وتثبيته. وفي القرآن كثير من هذا (كاليمّ والصراط والقسطاس والفردوس والمشكاة وكِفْل وهيتَ لك). وقد أثار هذا النوع من الألفاظ جدلًا بين العلماء قديمًا، لتعارضه في الظاهر مع وصف القرآن بأنه عربي كما في قوله تعالى: {**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ**١٩٣ **عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ**١٩٤ **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**١٩٥}، [الشعراء: ١٩٣- ١٩٥]. والرأي الوسط في ذلك أن مثل هذه الألفاظ عند نزول القرآن كانت عربية الحال بالتعريب والاستعمال، عجمية الأصل[٣]. ويدخل في الإطار الواسع للتضمين والاستعارة أيضًا ما يسمى بالألفاظ الإسلامية كالصلاة والزكاة والحج والعمرة[٤]، وكذلك ألفاظ (القرآن - السورة - الآية - الفاصلة - التضمين التضمين - الإعجاز)، وهي ألفاظ محورية قائمة على استعارات دلالية وأسلوبية وتعد الشاهد الأول على قضية الاستعارة اللغوية، وتطوير العربية في مجال القرآن الكريم والإسلام، خاصة إذا قرئت في ضوء مقابلاتها التي أريد بالقرآن أن يكون مختلفًا كل الاختلاف عنها، وهي على الترتيب (الشعر - القصيدة - البيت - القافية - البلاغة - الفصاحة) فالقرآن يقابله "الشعر" والسورة تقابلها "القصيدة"، وهكذا مع البقية[٥].

٢ - وأما الصحافة:

فقد صنعت "حدثًا لغويًا ثالثًا بعد الحدث القرآني وبعد حدث النثر الفني الذي وضعه أمراء البيان كما يسميهم محمد كرد علي، وأدخلت على العربية من التعبيرات والأساليب التي لا تقل أهمية عن التعابير والأساليب التي أدخلتها لغة القرآن على لغة الشعر بفصيحها ومُعرّبها. ولقد امتزج الحدث الصحافي مثله مثل الحدثين السابقين بظاهرة الازدواجية اللغوية،

(١) العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي: ١٣٩، ١٤٠.
(٢) انظر: السابق ١٤٠، ١٤١.
(٣) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ١/ ٢٦٩، وانظر: المعرّب في اللغة العربية وآدابها، للدكتور محمد التونجي ١٨٥ وما بعدها.
(٤) انظر: المزهر ١/ ٢٩٤.
(٥) انظر: الإتقان للسيوطي (القاهرة-١٩٥١. ط٢) ١/ ٥٠ نقلًا عن: العربية والحداثة ١٥٨، ١٥٩.

فنشأ عن ذلك تطعيم لغوي قد أثر في العربية وكان سببًا من أسباب تطورها، فالحدث القرآني قد وضع قضيتي "الغريب" و"التضمين"، وحدث النثر الفني قد وضع قضية تأثر النثر العربي بالنثر الفارسي"[١].

إن أهم مظاهر تأثير لغة الصحافة في العربية الحديثة، هو أنها كانت السبب القوي في تمتع هذه اللغة المعاصرة بالسهولة واليسر، وأنها كانت من المصادر الغنية لواضعي المعاجم العربية الحديثة. وقد اكتسبت خصائصها من اعتمادها على روافد ثلاثة هي: الفصحى واللغات الأجنبية واللغة العامية[٢]. وقد ذكر الدكتور محمد حسن أمثلة لما نتج في لغة الصحافة عن تأثير اللغة الأجنبية في مجال "تعريب الألفاظ" بالاشتقاق وتركيب الكلمات، ومجال "تعريب الأساليب"، فمن أمثلة تعريب الألفاظ بالاشتقاق: الأفعال والمصادر من "أمركَ" و"أكسدَ" و"برمجَ" و"دبلجَ" بغير التاء وبها (كما في "تأمركَ"). وأما تعريب الكلمات بالتركيب فتبدو أمثلته بأنها غير مقطوع فيها بأنها صارت كالتركيب المزجيّ، وصورها على النحو الآتي:

- الصورة الأولى: لا + اسم أو وصف (مثال ذلك: لا أخلاقي – لا ديني – لا مبالاة).

- الصورة الثانية: اسم مبهم يدل على الظرفية المكانية + اسم آخر مبهم يدل على الظرفية المكانية. (مثال ذلك: اتضح أن صواريخ "أرض – جو" قادرة على تحييد القاذفات المقاتلة).

- الصورة الثالثة: اسم + اسم + ياء النسب. (مثال ذلك: مشروع أفرو – آسيوي تقدمه الدول الإفريقية والآسيوية – تحسُّنٌ في العلاقات الأنجلو – مصرية).

- الصورة الرابعة: عَلَم + عَلَم (مثال ذلك: بعد قليل من مباحثات السادات – نيكسون، أجرى الرئيس مباحثات اقتصادية وسياسية هامة)[٣].

- الصورة الخامسة: اسم مبهم يدل على المكان أو الزمان + اسم + ياء. ويتصل هذا النمط بمجال المصطلحات العلمية. (مثال ذلك: قد يتعرض للأشعة "فوق البنفسجية" – تشمل الري بالتنقيط والري بالشجرة والري "تحت السطحي")[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقال عن تأثير الصحافة، يُقال أمثاله أضعافًا مضاعفة عن تأثير الإعلام بأشكاله المختلفة بصفة عامة فيما بعد؛ لأنه أكبر بكثير، وقد كانت الصحافة مهاد الإعلام وبدايته.

٣ - وأما الترجمة:

فتأثيرها كبير يظهر في الدخيل والمعرّب من المفردات والتراكيب المستعارة أي في الاستعارة اللغوية بجميع أشكالها. ومن الأمثلة المعاصرة لذلك في التراكيب:

أ - الجمع في النفي بين "لم" و"لن"، وكذلك بين ""لا" و"لن".

ب – (ثار ضد الحكم)، وكان بعض النقاد يخطّئ هذا ويرى أن الصواب أن يقال: ثار على الحكم. وقد وجهه المجمع على أن "ضد" فيه يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف[٥].

ج - شيوع استخدام نمط الجملة الاسمية في عناوين لغة الإعلام، كما في مثل:

---

(١) العربية والحداثة: ٣٥، ٣٦.

(٢) انظر: لغة الصحافة المعاصرة، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ٤، ١٢، ٤٢.

(٣) نظر مجمع القاهرة في هذا النمط وقرر أنه لا يحتاج إلى تأويل؛ لأنه من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل ونصب المفعول بعدهما، أما نحو "قطار مصر إسكندرية" فهو مؤول على تقدير حرف العطف أو تضايف الاسمين. انظر: في تطور اللغة العربية، بحوث مجمعية، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ٩٤.

(٤) انظر: لغة الصحافة المعاصرة ٤٤– ٥٤.

(٥) انظر: في تطور اللغة العربية ٩٠– ٩٢، وكتاب الألفاظ والأساليب ٩٣.

- المرحلة الأولى حققت النجاح المطلوب.

- مجلس النواب يحتفل بيوم حقوق الإنسان.

- واشنطن تطالب رعاياها بالتزام الحذر في جنوب لبنان.

- القتال يتحول إلى حرب قذرة في ساحل العاج[١].

د - استعمال الفعل "قام" متصلًا بالمصدر بدلًا من الفعل المباشر، كما في ("قام بزيارة كذا" بدلًا من "زار").

هـ - مما قيل إنه ربما يكون بتأثير الترجمة، استخدام جمع الجمع في ألفاظ العقود مع النسب كما في: حدث هذا في الثلاثينيّات[٢].

و - الدلالة على اقتران حدثين في الوقوع، فيه أيضًا شبهة التأثر بالترجمة، ومن أمثلة ذلك:

- ما إن خرج من بيته حتى هجم عليه اللصوص.

- ما إن يظهر الإعلان عن التسعيرة حتى تختفي السلع.

وهذا قد وجّه على أن "ما" فيه نافية، و"إنْ" زائدة والفعل بعدها مرفوع إذا كان مضارعًا [٣]. وبالرغم من ورود نظير لهذا الأسلوب في الشعر القديم، يبدو أن الترجمة كان لها أثر في الإكثار منه. وإن هذا التركيب ليعد مثالًا على أن التطوير يغني معاني اللغة، والمعنى المطور هنا هو فصيلة الزمن الدالة على الاقتران.

وقد ذكر الدكتور الحمزاوي والدكتور إبراهيم السامرائي أمثلة عديدة لتأثير الترجمة من الفرنسية والإنجليزية - بصفة عامة - على العربية، ومن ذلك:

- التمييز بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها فيما كان يعبر عنه بلفظ واحد، مثل: زوج وعجوز، فقد مال الاستعمال إلى التفريق وصار يُقال: زوج وزوجة، وعجوز وعجوزة. (والصواب أن التمييز بالتاء في هذا الموضع قديم في العربية وردت له شواهد، وقد شاع وكثر تيسيرًا ودفعًا للبس[٤]).

- استعمال صيغة الاستفهام غير المباشر مكان الاستفهام المباشر السائد في العربية الكلاسيكية، مثل: (اسأله إن كان كاتَبَ أخاه؟) عوضًا عن (اسأله: أ/هل/ كاتَبَ أخاه؟).

- صور من التراكيب والعبارات لا تمثل خطأ أو لحنًا ولكنها تعبر عن التأثر العام باللغة الأجنبية، ومن ذلك: تراكيب أوروبية منقولة لها مقابل عربي مهجور مثل: "طلب يد فلانة" بدلًا من "خطب فلانة"، وتعابير أو أمثال تعبّر عن تصورات ذهنية عالمية أخذتها العربية من اللغة الأجنبية، مثل: "ذرّ الرماد في العيون" - "لا جديد تحت الشمس" - "هو ملَكيّ أكثر من المِلِك"[٥].

٤ - وأما التعريب:

فهو ذو صلة وثيقة بما سبق خصوصًا الترجمة، ويُعدّ بلا شك من أهم عوامل التغير والتطور والتجديد في العربية، ويبدو ذلك من تعريفه ومسائله المختلفة. فعند الحديث عن تعريفه المعاصر يتبين أن له مفهومين أحدهما مشرقي والآخر مغربي، فالتعريف المشرقي للتعريب يتضمن مفهومه الذي صاحبه منذ أن نشأ قديمًا، وهو "نقل اللفظ الأعجمي

(١) انظر: معجم ودراسة في العربية المعاصرة، للدكتور إبراهيم السامرائي ٥٨، وقواعد فاتت النحاة ١١٦، ١١٧.
(٢) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٧٤ – ٨٤ .
(٣) انظر: في تطور اللغة العربية ١٣٤– ١٣٦.
(٤) انظر: معجم الصواب اللغوي ٤٢٧/١، ٥٢٥.
(٥) انظر: العربية والحداثة، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي ١٧٦ . ١٨١، ومعجم ودراسة في العربية المعاصرة، للدكتور السامرائي ١ – ١٢.

إلى العربية وليس لازمًا فيه أن تتفوه به العرب على منهاجها كما قال الجوهري، فما أمكن حمله على نظيره حملوه عليه، وربما لم يحملوه على نظيره بل تكلموا به كما تلقوه"[١]. وقد صاغ مكتب تنسيق التعريب بالرباط هذا الفهم فجعله: (صياغة المصطلح أو اللفظ الأجنبي على وفق المقاييس الصرفية العربية، بحيث يصبح قابلًا للتعريف وأخذ الاسم منه والفعل واسم الفاعل واسم المفعول واسم الآلة وغيرها)[٢]. وتعريف التعريب الخاص بالكلمات يقتضي ألا يُخَصّ بما وافق صيغ العربية؛ منعًا للخلافات الطويلة ودرءًا للاضطراب الكبير في استعمال مصطلحات المعرّب والدخيل والمولّد، وعليه يكون "المُعرّب" هو كل ما استعمل في اللغة العربية من ألفاظ أجنبية سواء أُلحقت بأبنية العربية عن طريق النقص أو الزيادة أو القلب، أو لم تلحق[٣]. وأما المفهوم المغربي فهو أعم لأنه يشمل تعريب المصطلحات والكلمات بالفهم السابق، كما يشمل: تعريب التعليم، والتعريب الشامل لكل شيء في جميع المجالات وإقصاء استعمال اللغة الأجنبية بقدر الإمكان، والتعريب بمعنى الترجمة[٤].

إن مما يؤكد الدور الكبير للتعريب بصوره المختلفة خاصة تعريب الكلمات، هذا السيل الجارف من المفردات والمصطلحات التي نستخدمها في مناحي الحياة المختلفة، ومنها على سبيل المثال: غاز وصالون وسينما (وُضِعَ لها كلمة "الخِيالة" ولم يكتب لها الانتشار)، والأكسجين والأيدروجين والأيون والأنزيم، وجبّسَ وبَلورَ (من الجبس والبلّور وهما معربان قديمًا) وفبركَ وسَفْلتَ[٥]. وكذلك "كيلو متر" ومعاملتها معاملة الكلمات العربية في صحة جمعها جمع مؤنث سالمًا ومجيء التمييز بعدها، كما في (سرت سبعة كيلو مترات، وسرت عشرين كيلو مترًا)[٦].

رابعًا - ضوابط التطور وأصوله وقوانينه:

من أهم الأصول التي ينبغي مراعاتها في تطور اللغة ما ذكره الدكتور تمام حسان من أن للغة ثوابت ومتغيرات، كما أن للعلوم المختلفة - خاصة الرياضيات والمنطق الصوري - ثوابتها ومتغيراتها. ومثال ذلك أن الأرقام في الرياضيات متغيرات، أما العمليات الحسابية كالضرب والطرح والقسمة، فهذه ثوابت.

ومتغيرات اللغة العربية مفرداتها، وفقه اللغة هو الذي يدرسها، أما ثوابتها فهي ما يكون مناط التبويب والتقسيم والتجريد والتقعيد أو بعبارة أخرى هي مكونات ما يعرف باسم "نظام اللغة"، ويمكننا أن نمثل ذلك بالجدول الآتي:

المتغيرات	**المفردات**	ضربَ	زيدٌ	عمرًا
الثوابت	**المعنى**	فعل ماض	فاعل	مفعول به
	المبنى	مبنيّ على الفتح	مرفوع	منصوب

والثوابت نوعان:

(١) التعريب في القديم والحديث، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ٤٧، وانظر: المزهر ٢٦٨/١، والمعرّب في اللغة العربية وآدابها، للدكتور محمد التونجي ١٣.

(٢) انظر: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت- ١٩٨٢) ٣٣.

(٣) انظر: التعريب في القديم والحديث ٢٤٦، ٢٤٧.

(٤) انظر: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية ٣٨، ٤٣، ٦٩، والتعريب في القديم والحديث ٢٧٢.

(٥) انظر: التعريب في القديم والحديث ٢٤١.

(٦) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٨٦.

أ - الأصول المنهجية أو أصول النحاة كالسماع والقياس والتعليل والتأويل. ومن ذلك الأصول التي يعتمدها مجمع اللغة العربية حديثًا في قراراته وما يتناوله من قضايا ومسائل، وأهمها: الاعتماد على القياس كثيرًا، والاعتداد بالقليل من المسموع، واختيار الرأي الأيسر، ومراعاة حاجة الكتّاب والمتكلمين والمترجمين[١].

ب - أصول النحو أو الكلام، وهي الأصول الثابتة العامة التي ترجع إلى اللغة نفسها وتوجد في علوم الأصوات والصرف والنحو. ومن أمثلتها:

١.المخرج والجهر والهمس وأصل المقطع والنبر.

٢.أقسام الكلم، وهي الاسم والفعل والحرف وما يتفرع منها، ولكل واحد منها أصوله وعلاماته واستخداماته.

٣.الاشتقاق والجمود.

٤.الحروف الأصلية والحروف الزائدة.

٥.الذكْر، فالجملة تتكون من ركنين الأصل فيهما أن يكونا مذكورين.

٦.جهات المطابقة وهي الشخص والعدد والنوع والتعيين.

٧.الإعراب والبناء وأصولهما.

٨.العلاقة السياقية والباب النحوي.

٩.الربط بالضمير أو إعادة الذكر أو الحرف أو المطابقة.

١٠.الرتبة، فرتبة المبتدأ التقدم ورتبة الخبر التأخر، وهكذا.

١١.التضام (وهو التلازم بين كلمتين أو أكثر) والخروج عن أصله يكون بالحذف أو الزيادة أو الفصل.

١٢.الزمن والجهة، فالأصل هو الزمن الصرفي الذي تحدده الصيغة، والجهة يحددها الزمن النحوي والسياق.

١٣.النمط التركيبي للجملة كدلالة النمط الخبري على الدعاء ودلالة الاستفهام على التعجب أو الإنكار.

١٤.المعنى المعجمي[٢].

والتفريق بين الثوابت والمتغيرات مبنيّ على أن النشاط اللغوي فيه جانبان: أحدهما غير شخصي، والآخر شخصي. فغير الشخصيّ هو ما يعتبر من أمور مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي في أثناء نشاطهم، كالنظام الصوتي والصرفي والنحوي. وأما الشخصي فهو يظهر ويُراعى في عدة مواقف وحالات منها: دراسة لهجة معينة بالاعتماد على فرد واحد يسمى مساعد البحث، وأن لكل متكلم باللغة أو كاتب أو شاعر فيها أسلوبه الخاص والأسلوب ذاتي وغير موضوعي، والأدوار التي يؤديها الفرد على مسرح الحياة وتحتم استعماله لغة خاصة لكل دور، والعيوب النطقية عندما تصدر من ذوي النفوذ أو الهيئة أو السلطان، الذين يولع الناس بتقليدهم. وهذان الجانبان غير الشخصي والشخصي، يمكن إذن وصف أولهما بأنه نوعي موضوعي اجتماعي، في مقابل وصف الثاني بأنه شخصي ذاتي فردي. والفرق بين هذين الجانبين يذكّر بالفرق بين "اللغة" و"الكلام"[٣].

وفي رأيي أننا في سياق الحديث عن ثوابت اللغة العربية ومتغيراتها والتفريق بين جوانبها النوعية الموضوعية وجوانبها الذاتية الفردية، لا يمكن أبدًا أن نغفل أصلًا شديد الأهمية في هذا الشأن هو أن القرآن الكريم يعد أهم ثوابت اللغة العربية وأساس جوانبها النوعية الموضوعية، وهذا لا يتحقق إلا لهذه اللغة.

ومن الأصول أو الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند رصد التغير اللغوي ودراسته أيضًا تصنيف مسارات التغيّر وإدراك

(١) انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا وتقويمًا ودراسة، تأليف خالد بن سعود العصيمي ٦٦٣-٦٦٧.
(٢) انظر: اجتهادات لغوية، للدكتور تمام حسان ١٢٩-١٣٥.
(٣) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان ٨٨ – ٩٠، ١٧٦، ١٧٧.

ما يوجد بين بعضها وبعض من علاقة تقوم على التلازم أو التكامل أو التوازي[١]، وكذلك التحليل المنهجي القائم على عدة اعتبارات من أهمها – كما بيّن الدكتور سعد مصلوح - إعمال مفاهيم التزمين والتحقيب والتمكين والتعقيب، ويُقصَد بالتزمين والتحقيب والتمكين: مقارنة الظواهر اللغوية مقيّدة بتاريخ حدوثها وزمانه، وملاحظة تغير هذه الظواهر من حقبة إلى حقبة، وارتباط وجودها بمكان معين كلما أمكن ذلك. ويُراد بالتعقيب التوصّل إلى حكم أو فرض بتعاقب المعطيات اللغوية تعاقبًا زمانيًا مطلقًا غير محدد بزمان أو مكان، مع الأخذ بمبادئ التغير اللسانية العامة، وذلك عند افتقاد الأدلة المحددة[٢].

وأما قوانين التطور فهي تتسم بالثبات واطراد النتائج ووضوح المعالم، "وثبات نواميس هذا التطور يوجب على كل من يحاول إصلاحًا لغويا أن يعمد قبل كل شيء إلى دراسة حياة اللغة ومناهج تطورها، حتى يتميز له الممكن من المستحيل ويتبين له ما يتفق مع السنن الكونية وما يتنافر مع طبيعة الأشياء، حتى تأتي إصلاحاته مسايرة لهذه الطبيعة"[٣].

ومن أمثلة قوانين التطور: القوانين الصوتية كالمماثلة والمخالفة، وقانون السهولة واليسر، والقياس، والحذلقة أو المبالغة في التفصح، وبِلى الألفاظ (كما في تحول "سوف" إلى السين في رأي ابن مالك [٤]) والفصل الخاطئ (كما في تفسير "مال" بأن أصلها مركب من "ما" الموصولة واللام الجارة كما في مثل "مالي" بمعنى: الذي لي، وتفسير "ويل" بأن أصلها: وَيْ +ل) وأخطاء السمع، والتطور الدلالي (بتخصيص الدلالة أو تعميمها أو تغيير مجال استعمال الكلمة)، وتجديد الألفاظ، وقانون الإعراب وترتيب أجزاء الجملة كما هو واضح في ذهاب الإعراب في العاميات وتأثير هذا في إلزام الجملة ترتيبًا واحدًا لا حرية فيه[٥].

وإن التطور في الإعراب هذا - لأهميته - نزيده إيضاحًا بقولنا: إنه ليس وليد العصر الحاضر، بل إن دراسته تدل على أن العربية قديمًا كانت تتجه إلى تطوير ظاهرة الإعراب، بتقليص دور العلامات وتحجيم دلالاتها وظيفيًا وبدء الاستعاضة عنها بقرائن أخرى. وقد حدث هذا من خلال مجموعة من المسالك:

١ - الانتقال من الإعراب إلى البناء:

وحالات هذا توجد في الانتقال من الحركات الثلاث إلى حركتين (كما في الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم) ومن الحركتين إلى حركة واحدة (كما يبدو من دراسة لهجات "أمس" وكلمة "فَعالِ" علمًا على مؤنث) ومن الإعراب إلى البناء (كما في الشواهد اللهجية لإعراب "الذين" و"ذو" الطائية و"حيثُ").

٢ - التداخل بين علامات البناء:

ومن أمثلة ذلك في الأسماء: تبادل الفتحة والسكون في الضميرين المنفصلين "هو" و"هي" والتبادل بين الضمة والفتحة والسكون في الضمير المتصل الهاء، ومن ذلك في أسماء الأفعال: تبادل الفتحة والكسرة في هيهات وهلم، ومن أمثلة ذلك في الحروف: تبادل الفتحة والكسرة في لام الأمر.

٣ - التداخل بين علامات الإعراب في المعنى النحوي الواحد:

ومن ذلك في الأسماء تبادل الفتحة والضمة في خبر "ما" و"لا" النافية للوحدة بين التميميين والحجازيين وفي المصدر النائب عن فعله، وتبادل الضمة والفتحة كما في خبر "إنّ" وأخواتها عند بني تميم، وتبادل الفتحة والكسرة كما في اسم "لعلّ" عند عقيل، وتبادل الكسرة والضمة في الاسم الواقع بعد "مُذ" و"منذ":

---

(١) انظر: في تاريخ العربية، مغامرات بحثية ١٢٥.

(٢) انظر: السابق ٦٥، ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية ٧٩، ٨٠.

(٤) يرى ابن مالك أن "سوف" أقدم من "السين" و"السين" جزء مقتطع منها، وقد استدلّ على ذلك بالسماع والقياس. انظر: شرح التسهيل ١/٢٥ – ٢٨، والتطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه ١٣٩ – ١٤٢، وفي تاريخ العربية، مغامرات بحثية ١٣٠–١٣٥.

(٥) انظر: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب ١٨–٢٠٩.

فالحجازيون يجرّون بهما مطلقًا والتميميون يرفعون. وهناك أمثلة مختلفة أيضًا لتبادل الفتحة والضمة والسكون في الأفعال.

٤ - التسكين:

يقول الدكتور نهاد الموسى: "وخلال هذه الحقبة من تاريخ العربية كان اتجاه شمولي، داخل النظام الإعرابي، يتشكل ويتبلور في صورة من التحولات الكلية والجزئية. وهو اتجاه ينحو نحو اطّراح الحركة الإعرابية، ويبدو كأنما هو النواة الأولى لظاهرة التسكين التي سادت في اللهجات المحكية"[١]. وقد تمثل هذا في مجموعة من الظواهر منها: الوقف، وهو من أبرز المعالم الدالة على طريق اتجاه العربية إلى التسكين، وإجراء الوصل مجرى الوقف (كما في قراءة "لم يتسنَّهْ وانظر")، والتسكين مطلقًا كما في قراءات ووجوه في رواية الشعر[٢]. ومعنى ما سبق أن العربية الفصيحة كانت تتجه قديمًا نحو تقليص دور الإعراب والعلامات، غير أن هذا الأمر سار في الطريق إلى مدى بعيد في اتجاه العامية، ووقف عند الحد المعروف المستقر الآن في العربية الفصيحة، مع شيء من التخفّف لا يكاد يُذكر، وما ذلك إلا بسبب ارتباط هذه العربية الفصيحة بالقرآن الكريم.

أمثلة للتطور في العربية المعاصرة:

إن كثيرًا من أمثلة التطور التي تذكرها الدراسات العربية الحديثة تصب في مجال اللهجات والعاميات وتقع في دوائرها، وهذا البحث معني بالدرجة الأولى في قصده وصلب فكرته بالبحث عن صور ذلك في العربية الفصيحة. وسأبين ذلك من خلال الأمثلة النحوية القادمة المقرونة بما يمكن أن يحكمها ويفسرها من قوانين أو أصول وعلل مباشرة في رأيي.

١ - **قانون التوسع في اللغة للوفاء بالمعاني الجديدة وتلبية حاجات مصطلحات العلوم**، ويكثر هذا في الأبنية، ومن أمثلته لدى مجمع القاهرة: قياسية صوغ المصدر على وزن (تَفعال) للدلالة على التكثير والمبالغة، وصوغِه على وزن (فعَلان) للدلالة على التقلب والاضطراب، وقياسية صوغ (فُعالة) للدلالة على نفاية الأشياء وبقاياها، وصوغ (مَفْعلة) من أسماء الأعيان للدلالة على كثرتها في المكان[٣]. وكذلك شيوع استعمال "التعددية" بمعنى تعدد الأحزاب، و"الخصخصة" بمعنى تحويل ما تملكه الحكومة إلى الملك الخاص، بالرغم من أن هذه الصورة الرباعية لم ترد لا فعلًا ولا مصدرًا[٤].

٢ - **قانون الاكتفاء بالبديل أو التعاقب**، ويعني هذا أن التغيير يحدث ويؤدي إلى ذهاب قرينة معينة أو تجاوز ما لوجود البديل عن الشيء المُضحّى به، ومثال ذلك:

أ - شيوع حذف أداة الاستفهام في الاستعمال المعاصر في مثل: كتبتَ الدرس؟ - محمد في الفصل؟ وذلك للاكتفاء في النطق بالتنغيم وفي الكتابة بعلامة الاستفهام، وقد أجازه المجمع لورود نظائر له في القديم شعرًا ونثرًا، على أن يكون هذا في الاستفهام الحقيقي دون الإنكاري[٥].

---

(١) في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، للدكتور نهاد الموسى: ١٧٤.

(٢) انظر: السابق ١١١-١٥٤. ومما هو جدير بلفت الأنظار إليه هنا الرأي المهم في الوقف بالنقل للدكتور سعد مصلوح، حيث يرى أن تناول النحاة لهذه الظاهرة لم يكن صائبًا؛ لأنهم تناولوها على أنها ظاهرة نحوية مع أنها في الحقيقة ظاهرة مقطعية. انظر: في تاريخ العربية، مغامرات بحثية ٢١٣-٢٢٠.

(٣) انظر: القرارات النحوية والتصريفية ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٧٣.

(٤) انظر: معجم ودراسة في العربية المعاصرة ٤٣، ٤٤، ٥٤.

(٥) انظر: القرارات النحوية والتصريفية ٣٥٠.

ب - قد يتحقق الاكتفاء بالبديل في صورة رفض الاستعمال الجديد، ومن ذلك رفض المجمع أسلوب (اعتذرَ عن الحضور) لأن الصواب في ذلك أن يقال: (اعتذر عن عدم الحضور أو اعتذر من التخلف أو من الغياب أو عن الغياب)، وكل ذلك سهل وميسور. وكذلك رفض المجمع مثل (عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبًا) وذلك لأن الصواب البديل هو (عدد الطلاب بالغائبين أربعون طالبًا)[١]، وكذلك استعمال لفظ "سواء" خطأ في مثل (لم يُخفِ سواء الرئيس أو نائبه هذا الود المتبادل - ليس لديهم وسائل تثقيفية سواء في البيت أو المدرسة)[٢].

٣ - **قانون التيسير**، ومن أمثلته:

أ - أجاز مجمع القاهرة ما يشيع في لغة المعاصرين من قولهم: (كاد الأمر لا يتم)، وقد يظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدم "كاد" ولا تتأخر عنها، وقد استدل المجمع لذلك بورود هذا الاستعمال في إحدى روايتين لبيت زهير:

صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفرَ من سلمى التعانيقُ والثِّقْلُ

وبوروده في جملة من أقوال العلماء كابن يعيش الذي قال في قوله تعالى: { **إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**} [النور: ٤٠]: إذا دخل النفي على (كاد) قبلها أو بعدها، لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: يكاد لا يراها، وكأبي البقاء الذي قال في كليّاته: "ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدمًا عليه أو متأخرًا عنه، نحو: {**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**٧١} [البقرة: ٧١] "معناه: (كادوا لا يفعلون)"[٣].

إنني أرى أن سبب إجازة هذا الاستعمال، التيسير ودفع اللبس في تركيب "كاد" المنفي الذي يلبس كثيرًا، ويُختلف حوله في معنى النفي، يدل على ذلك العبارة الشهيرة التي هي محل خلاف أيضًا: (إن نفي كاد إثبات وإن إثباتها نفي)[٤]، وأرى أن تأخير النفي قد يحل هذا الإشكال فيما ننشئه نحن من استعمالات. والعجيب في ذلك تخطئة صاحب إحدى المؤلفات هذا الاستعمال المعاصر واعتباره لحنًا وقع فيه كبار الكتاب دون أن يحيط علمًا بحقيقة الأمر وما أقره المجمع كما هو ظاهر[٥].

ب - أجاز مجمع القاهرة أيضًا عدة صيغ كلها يعتمد على التيسير بتحقيق مبدأ المطابقة في النوع، بإلحاق التاء مع المؤنث؛ ومن هذا جواز تأنيث صيغة "فعلان" بالتاء فتقول في تأنيث (عطشان): (عطشانة)، وقد استند في هذا على أنه لغة لبني أسد، وعلى أن الناطق على لغة من لغات العرب - كما قال ابن جني - مصيب غير مخطئ[٦]. ومثل هذا إجازة المطابقة بإلحاق تاء التأنيث في الصيغ الخمس التي أصلها أن يستوي في الوصف بها المذكر

(١) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٩٧، ١٣٣.
(٢) انظر: في تطور اللغة العربية، بحوث مجمعية، للدكتور محمد حسن ١١١، ١١٢.
(٣) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ١٨٢، ١٨٣، وانظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٢٤/٧، ١٢٥.
(٤) انظر: الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، للدكتور عبد السلام حامد ٢١٧.
(٥) انظر: قواعد فاتت النحاة، لأحمد حاطوم ٩٠-٩٣.
(٦) انظر: القرارات النحوية والتصريفية ٥٠٣ – ٥٠٧.

والمؤنث؛ تيسيرًا للتمييز بينهما ورفعًا للحرج في الاستعمال لدى العامة، وهذه الصيغ هي: (فعيل) بمعنى (مفعول)، و(فَعول) بمعنى (فاعل)، و(مِفعيل) مثل: مِسكين ومِسكينة و(مِفعال) مثل: معطار ومعطارة، و(مِفعل) مثل: مِغشم (مَن يركب رأسه فلا يثنيه عن مراده شيء) ومِغشمة، وهذا الحكم يسري سواء أذُكر مع هذه الصيغ الموصوف أم لم يُذكر[١].

ج - إلغاء النصب بإذن مع استيفاء الشروط استنادًا إلى قبول البصريين له، وذلك في مثل قولك: إذن أكرمَك، جوابًا لمن قال لك: سأزورك غدًا[٢].

٤ - قانون الاستعمال:

ويقصد به أن الاستعمال المتطور يفرض نفسه على الواقع، ومن ذلك أن أفعل التفضيل مما لم يرد له مؤنث يثير مشكلة في الاستعمال المعاصر كما في نحو:

- لكن الغاية الأبعد هي...

- المشكلة الأخطر من هذا كيفية مواجهة الطائرة الأغلى في العالم.

- حواء الأكثر جاذبية لا تعتمد على المساحيق.

وذلك لأن القاعدة هنا – وهي قاعدة اسم التفضيل المقترن بأل - توجب المطابقة في العدد والنوع، والقياس على هذا مختلف فيه بين النحاة[٣]. وقد جعل مجمع القاهرة هذا قياسيًا فأجاز من باب التيسير طرد مطابقة أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام والمضاف إلى المعرفة في العدد والنوع، وعليه يجوز أن يقال: الجُملى والشُّرفى والذُّكيا والظُّرفى، والأجامل والأشارف والأذاكي والأظارف، وأن يقال: الجُمْلَيات والشُّرْفَيات والظُّرْفَيات.

ومع هذا رأى الدكتور أحمد مختار عمر - وهو محق - أن أفضل الاحتمالات لذلك إبقاء الصيغة على الإفراد والتذكير واعتبار "أل" موصولًا (اسميًا أو حرفيًا) ويكون تقدير الكلام:

الغاية التي هي أبعد - المشكلة التي هي أخطر - الطائرة التي هي أغلى.

وذلك في رأيي أكثر مناسبة لما ساد في الاستعمال وأقرب إلى الذوق[٤].

٥ - قانون الحذف، ومن أمثلته:

أ - حذف المعطوف عليه المفهوم من السياق في مثل:

- لم يقرأ حتى الصحف.

- الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل يعترف بها حتى المتعاطفون معها.

---

(١) انظر: في تطور اللغة العربية ٣٦ – ٤٣، والقرارات النحوية والتصريفية ٤٨١ – ٤٩٥.
(٢) انظر: القرارات النحوية والتصريفية ٣١١.
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد ١٠٣/٢، ١٠٤، وهمع الهوامع ٧٦/٣، ٧٧.
(٤) انظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار عمر ١٧٤، وفي تطور اللغة العربية، بحوث مجمعية ١١٦ – ١١٩.

- لم ينجح في أن يكون حتى عضوًا في مجلس القرية.

ب - حذف الخبر الذي تدل عليه الغاية المستفادة من الشرط في مثل:

زيد - وإن قل ماله - لكنه كريم أو إلا أنه كريم.

والتقدير: زيد متواضع الحال - وإن قل ماله - لكنه كريم. وقد ورد مثل هذا في كلام لابن خلدون(١).

ج- حذف (أنْ) فيما يتوالى فيه مضارعان ثانيهما متصل بالأول، مما عُهد فيه ذكر (أن)، مثل: (يحبُ يأكلُ، ويريدُ يضحكُ). ومن نظائر هذا في الاستعمال القديم قوله تعالى: "أفغيرَ اللهِ تأمرونّي أعبدُ أيها الجاهلون" [سورة الزمر:٦٤] (٢).

٦ - قانون الرجوع إلى أصل الصيغة أو أصل المعنى:

فمن أمثلة الرجوع إلى أصل الصيغة: جاءوا واحدًا واحدًا.

فالقاعدة هنا توجب أن يقال: جاءوا أحادَ أو موحدَ. وقد أجاز المجمع هذا بناءً على أن (أحاد) و(موحد) صيغتان معدولتان عن: "واحدًا واحدًا"، والعدول لا يمنع من الأصل.

ومن أمثلة الرجوع إلى أصل المعنى: استخدام اسم التفضيل في مجرد الوصف من غير تفضيل كما في مثل: فعل هذا أكثر من مرة(٣).

٧- قانون التضمين:

ومن أمثلة هذا: رضخَ لأمره: فيه تضمين معنى (خضع)، وانطلتْ عليه الحيلة: فيه تضمين معنى (جازت) ، وأسفرَ عن: فيه تضمين معنى (كشف) (٤).

خامسًا - نسبة التطور في العربية ومستوياتها:

لكل لغة نظامها العام الذي يتكون من مجموعة أنظمة فرعية، تُلاحظ وتُدرس ويُميز بعضها عن بعض عند التجريد والبحث والدراسة، وتتشابك وتلتحم ويصعب فصل بعضها عن بعض عند الاستعمال والممارسة. وهذه الأنظمة هي: النظام الصوتي (ويُعنى بالأصوات وظواهرها) والنظام الصرفي (ويعنى بأبنية الكلمات وطرق تكوينها) والنظام النحوي (ويعنى بأبنية الجمل) والنظام الدلالي، ويعنى بالمعجم والعلاقات الدلالية(٥). والتطور والتغير سنة طبيعية في اللغات المختلفة وأنظمتها، تحدث - كما ذكرت - وفق قوانين محددة وقواعد ملحوظة، وتجعل اللغة تختلف في مجموعها خلال الزمان أو عبر المكان، ولا تظل ثابتة جامدة على هيئة واحدة، خاصة في صورتها الدارجة أو المتكلَّمة "فاللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئًا في بعض الأحايين. فالأصوات والتراكيب

(١) انظر: في تطور اللغة العربية ٩٩، ١٤٠، ١٤١.
(٢) انظر: مجموعة القرارات العلمية ١٤٧.
(٣) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٤٩ – ٥٢.
(٤) انظر: في تطور اللغة العربية، بحوث مجمعية ١٦٦–١٦٨.
(٥) انظر: مقدمة لدراسة اللغة، للدكتور حلمي خليل ١٩٣–١٩٥، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، للدكتور نايف خرما ٢٥١ وما بعدها.

والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات ومعانيها، معرضة كلها للتغير والتطور. ولكن سرعة الحركة والتغير فقط هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة. فلو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين متباعدتين، لتكشّف لنا الأمر، عن اختلافات عميقة كثيرة، من شأنها أن تعوق فهم المرحلة السابقة وإدراكها إدراكًا تامًا"[١]. واللغة العربية الجاهلية ليست بدعًا بين اللغات في هذا، فقد مرت بحلقات طويلة من التطور والتغير حتى جاء الإسلام ونزل بها القرآن، فأصبح لها – ولا سيما في نظامها النحوي - حكم آخر من شبه الثبات العام وبطء التغيير وقلته على مدى قرون طويلة وسيستمر إلى ما شاء الله، وحقًا أنها كائن حي كغيرها من اللغات التي تختلف من عصر إلى عصر على ألسنة المتكلمين بها، وينشأ من هذا الاختلاف صراع بين أنصار الشكل القديم وأنصار الشكل الجديد، وبعد فترة وبالتدريج يصير قديمًا ما كان بالأمس جديدًا، ويتصارع مع جديد آخر، وتزهق لغة العصر السابق أو تضمحل، وهكذا دواليك، غير أن اللغة العربية لها - كما قلنا - حكم أو "ظرف آخر لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم، ذلك أنها ارتبطت بالقرآن الكريم، منذ أربعة عشر قرنًا، ودوّن بها التراث العربي الضخم الذي كان محوره هو القرآن الكريم في كثير من مظاهره، وقد كفل الله لها الحفظ، ما دام يحفظ دينه، فقال عز من قائل: {**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**٩}. ولولا أن شرفها الله عز وجل، فأنزل بها كتابه وقيض له من خلقه من يتلوه صباح مساء، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان - لولا كل هذا لأمست العربية الفصحى لغة أثرية تشبه اللاتينية أو السنسكريتية، ولسادت اللهجات العربية المختلفة، وازدادت على مر الزمان بعدًا عن الأصل الذي انسلخت منه"[٢]. وهذا هو السر الذي يجعلنا لا نقيس العربية على غيرها من اللغات، ويجعلنا أيضًا "نرفض ما ينادي به بعض الغافلين - عن حسن نية أو سوء نية أحيانًا - من ترك الحبل على الغارب للعربية الفصحى، لكي تتفاعل مع العاميات، تأخذ منها وتعطي، كما يحدث في اللغات كلها... فإن أقصى عمر هذه اللغات في شكلها الحاضر، لا يتعدى قرنين من الزمان، فهي دائمة التطور والتغير، وعرضة للتفاعل مع اللغات المجاورة، تأخذ منها وتعطي ولا تجد في ذلك حرجًا، لأنها لم ترتبط في فترة من فترات حياتها بكتاب مقدس، كما هو الحال في العربية"[٣].

إذن اللغة العربية يمكن أن نصفها بأنها اللغة الاستثنائية؛ لأنها هي اللغة الوحيدة من بين لغات العالم التي استمرت وبقيت حية عمرًا مديدًا يزيد عن ألف وخمسمائة سنة. لكن هذا العمر المديد للعربية يتجدد النظر إليه بمنظار النقد ووسمه بالجمود بين الحين والآخر، من قبل بعض الباحثين والكُتّاب الغالين الذين يرون ذلك الاستمرار نوعًا من الجمود والتحجر، يجب تجاوزه لأنه يعوق حركة اللغة ويمنعها من أداء رسالتها، ويُعد عاملًا رئيسًا يشل العقل العربي ويحول دون السير قدمًا في طريق التقدم والرقي؛ ولأن ثمة علاقة طردية بين التقدم ويسر اللغة وسهولتها، فكلما وصلت حضارة من الحضارات إلى درجة من التعقيد والتطور والرقي، شعرت بالاحتياج الفطري إلى لغة سهلة تعبر عنها، وهذا يفسر الجهود المبذولة باستمرار في تذليل اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها من لغات الدول المتقدمة.

ومما ذكره أحد الكَتَبة في هذا السياق عن ظاهرة صعوبة العربية:

أ - أن هذه الظاهرة ليست جديدة بل هي قديمة قدم العربية؛ ومما يدل على هذا أن المتنبي عند حديثه عن هروبه من

(١) دور الكلمة في اللغة لاستيفن أولمان، ترجمة الدكتور كمال بشر: ١٧٠.
(٢) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب: ٨.
(٣) السابق: ٧، ٨، وانظر: اللغة بين القومية والعالمية، للدكتور إبراهيم أنيس ١٧.

"حِمى جرش" خوفًا من بطش ابن كروّس، خاض ظلمات البادية متوجهًا إلى أنطاكية، ولما وصل إلى مأمنه نظم قصيدة مدح فيها أبا عبيد الله الخصيبي الذي كان ينوب عن أبيه في مجلس القضاء هناك، وقد ورد في هذه القصيدة بيت يقول فيه المتنبي(١):

وكلْمةٍ في طريقٍ خفتُ أعرِبُها فيُهتَدى لي فلم أقدر على اللَّحَنِ

والمعنى أنه خاف أن ينطق بلغة عربية سليمة ولا يلحن فيفتضح أمره وتظهر هويته ويعرف من هو، لأن الكلام من دون خطأ ولحن كان للخاصة.

ب - قول طه حسين الذي ذكرناه من قبل" إن إصلاح اللغة "أصبح ضرورة من ضرورات الحياة بل من ضرورات الدين نفسه".

ج - سهولة تعلم اللغات الأخرى واكتسابها، كالإنجليزية والفرنسية وغيرهما، مما يتعلمه كثير من أبناء العربية الذين يبتعثون إلى الخارج وتنقاد اللغة الأجنبية على ألسنتهم وتسلس في أقلامهم ويصلون إلى درجة عالية من الإتقان تمكنهم من ممارستها دون أخطاء(٢).

هذا مما يقال عن جمود العربية بصفة عامة في تصور البعض. وأقول في الرد عليه: فأما إصلاح اللغة فلا يجادل أحد في ضرورته وأهميته، وهذا الإصلاح يعد هدفًا رئيسًا من دراسة التطور نفسه، وقد سبق الحديث عن ذلك. ومسألة سهولة تعلم لغة ما وصعوبة أخرى ليست قضية مسلمة، بل هي نسبية، وللسهولة والصعوبة ملابسات وظروف وأسباب واعتبارات اجتماعية وسياسية وحضارية مختلفة، وكثير مما تُتهم به العربية في هذا يرجع إلى مثل تلك الظروف والأسباب والاعتبارات.

وأما بيت المتنبي فالصواب في رأيي أنه لا يدل تاريخيًا على صعوبة اللغة في شيء وإنما يدل على أن العربية في كل العصور - ومن ذلك عصر المتنبي - لها صورتان توجد فيهما: الصورة الفصيحة والصورة العامية التي تتعدد بتعدد اللهجات وكثرتها. ومن الصواب أيضًا أنه ليس صحيحًا أن العربية المعاصرة لغة جامدة متحجرة؛ فمن الظاهر ومما لا ينكر أن العربية الفصيحة في العصر الحديث تتصف بصفات كثيرة تجعلها صورة متطورة عن فصحى التراث بها كثير من مظاهر الاختلاف عنها.

وتتمثل حدود هذا التطور في أنه واقع في مستويات اللغة الحديثة المختلفة بأصواتها وصرفها ونحوها ومعانيها، وإن كان مستوى الأصوات أقلها تغيرًا، ومستوى المفردات والمعجم والدلالة هو أوسعها وأكثرها تطورًا، وذلك عن

---

(١) انظر: المتنبي، (منشور مع رسالة في الطريق إلى ثقافتنا)، لمحمود محمد شاكر، (مكتبة الخانجي- القاهرة-١٩٨٧م) ٢٧٥-٢٧٩. وقبل هذا البيت قوله:

وخَلّـــةٍ فـــي جليـــسٍ أتقيـــه بـــها كيمـــا يُـــرى أننـــا مـــثلان في الـــوهَنِ

انظر: شرح ديوان المتنبي، للبرقوقي ٣٤٤/٤، وانظر أيضًا: "لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه" ١٣٨.

(٢) مثال ذلك ما ظهر لدى رفاعة الطهطاوي، في أثناء بعثته إلى فرنسا التي دامت من سنة ١٨٢٦ إلى سنة ١٨٣١م، إذ وُجد له بخط يده خطاب محفوظ في أحد المتاحف الفرنسية وليس به خطأ واحد. انظر: لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه ١٢٩-١٤٥. وراجع نقد الأستاذ شاكر لموقف رفاعة الثقافي كله وعلاقته بالاستشراق في كتاب "رسالة في الطريق إلى ثقافتنا" ١٤٢-١٤٧.

طريق مسالك مختلفة كالتعريب والترجمة والنحت والقياس والاشتقاق والتوسيع الدلاليّ وتكملة فروع المواد اللغوية التي لم تذكر بقيتها.

*** ومن أمثلة ذلك التطور في جانب المفردات والمعجم هذه الكلمات:**

القوانين الوضعية، والمواطنة والمواطنون، ونواب الشعب، ومجلس الشعب، والمجتمع والجمهورية والاشتراكية والشيوعية والرأسمالية والأسبقية والعضوية والرمزية والثورة (بالمفهوم السياسي)، والتألّق والتعصّب والوُصوليّ والمسرح، والمجلّة والهاتف والقطار والسيارة والباخرة والطائرة والثلاجة والمُوَلِّد والحاسوب والناسوخ وما يشبه هذا من ألفاظ الحضارة الحديثة[١]. ومنها كذلك: رضخ للأمر وتجوَّل وحيَّدَ ودشَّن السفينة وأجَّر البيت وتقوقع فيه، وعَبْوة أوعُبُوَّة، ومتوعّك، والتماهي والاختزال بمعنى الاختصار، والنقاهة بمعنى مرحلة ما بعد العلاج[٢].

ومن هذا الباب أيضًا التعابير الاصطلاحية المعاصرة التي تختلف اختلافًا كبيرًا عن نظائرها في العربية الفصحى القديمة؛ فقد توارى كثير من الأمثال والحكم التي كانت تمثل زاد العربية من هذا النوع من الأساليب - كما يرى الدكتور البكوش - وولدت تعابير جديدة بتأثير الترجمة والاحتكاك باللغات الأوربية. ومن أمثلة هذه التعابير:

ضرب الرقم القياسي - سر المهنة - المجال الحيوي - الشخصيات البارزة - السوق السوداء - في ظل كذا - طلب يد فلانة - ذر الرماد في العيون[٣].

*** ومن أمثلة التطور في الصرف:**

زيادة النون في صيغة " فَعْلَنَ " وما يشتق منها مثل: يُعلمِن ويُعقلِن ويُطبعِن أفعالًا، وعَلْمَنَة وعقلنة وطَبعنة مصادر، ومُعلْمِن ومُعقلِن ومُطبعِن صفات، وإجازة استعمال صيغة "فَعول" باطراد في الدواء، وإجازة استعمال صيغة "تفاعل" بصورة قياسية للدلالة على التكرار والموالاة كما في (تعاطى الدواء وتشاغل بالأمر وتمايل الغصن وتساقط الشيء) أو الدلالة على وقوع الفعل في مهلة وتدرج كما في (تكاثف الضباب وتكامل العمل وتماثل من مرضه وتقاعس عن الأمر)[٤]، وإجازة النسب بالألف والنون في مجال المصطلحات العلمية والألفاظ الخاصة للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه، كما في: العقلانية (rationalism) والشكلانية (formality) والشخصانية (personalism)[٥]. ومن أكبر أبواب ذلك ما جدّ بإطلاق القياس في الأبنية للتوسع وتلبية الحاجات الجديدة، كما حدث في المصدر الصناعيّ بزيادة ياء النسب والتاء، وصيغ (فعّالة وفِعال وفاعلة وفاعول) للدلالة على الآلة[٦]. وكذلك إجازة جمع المصدر عند اختلاف أنواعه، وقياسية جمع الجمع عند الحاجة، وقياسية تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة، وإجازة النسب إلى جمع التكسير عند الحاجة وإرادة التمييز، وجواز النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام وما يجري مجراها دون حذف الألف والتاء، كما في (الساداتي والساعاتي)[٧].

---

(١) انظر: العربية الفصحى، لستتكيفتش ٤٨-٦٦ واللغة العربية، تاريخها ومستوياتها وتأثيرها ١٩٤-١٩٦.
(٢) انظر: في تطور اللغة العربية، بحوث مجمعية، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ١٦٥-٢٦٨.
(٣) انظر: من قضايا اللغة العربية المعاصرة (بحث الدكتور البكوش) ٢٠٣.
(٤) انظر: في تطور اللغة العربية، بحوث مجمعية، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ٦ - ٣٥.
(٥) انظر: السابق ٥١.
(٦) انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا، للدكتور خالد بن سعود ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٤٤.
(٧) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٣٤، ١٣٧.

*** ومن أمثلة التطور في النحو والأساليب، الأمثلة الآتية التي يسهل استنباط القوانين التي تحكمها، وقد مرّ ذكر بعضها إجمالًا من قبل، عند الحديث عن أثر الترجمة وقوانين التطور:**

١ - التصرف في ألفاظ العقود بصور مختلفة أهمها: لزومها الياء في جميع الحالات الإعرابية وجعل الإعراب على ياء النسب كما في (جاء العيد الخمسينيّ) بدلًا من "الخمسونيّ"، والنسب إليها على لفظها بدلًا من ردها إلى المفرد، وجمعها جمع تأنيث (والأصل أن الجمع لا يثنى ولا يجمع) وإعطاؤها دلالة جديدة هي دلالتها على الأعداد المعطوفة على العَقد من الواحد إلى التاسع، فيقال مثلًا: حدث هذا في الثلاثينيّات، أي في الأعوام من الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين[١].

٢ - تركيب "لا" مع ما بعدها في مثل: اللامعقول - لاأخلاقي - لاشعوريّ - اللامبالاة - اللاوعيّ - لانهائي - لامركزي. وقد نتج عن هذا أن قيل: (اللامعقول مذهب من مذاهب الأدب، وكان عملًا لاأخلاقيًا، وتَصَرَّف لاشعوريًا). وقد أجاز المجمع هذا، بناءً على أن "لا" نافية غير عاملة، وأنها ركبت مع ما بعدها بحيث يعرب هذا المركب الجديد بحسب موقعه في الجملة[٢]. والدكتور تمام حسان رأى أننا من الممكن أن نعتبر هذا من المركبات الجديدة، ونسميه باسم "المركب المنفيّ"[٣]. ويؤكد وضع التركيب في هذا وصيرورة الجزأين كلمة واحدة جواز دخول "أل" المعرّفة عليهما[٤].

٣ - التوسع في استعمال "قد" مع المضارع المنفي بلا، ومن الشواهد القديمة لهذا قول ابن مالك في ألفيته[٥]:

ولاضطرارٍ، أو تناسبٍ صُرِفْ ذو المنعِ، والمصروفُ قد لا ينصرفْ

وقول الشاعر:

وقد لا تعدمُ الحسناءُ ذاما

وقول المناطقة في القضية الجزئية: (قد يكون وقد لا يكون). ومن أشهر من منع ذلك ابن هشام، والأصل في هذا أن سيبويه رأى أن "قد" لتقرير حدث الفعل وتحقيقه، ودخول "لا" على المضارع المنفي مع "قد" يلزمه التنافي والتعارض، وكذلك اعتبرت "قد" مع الفعل كالجزء منه لا يفصل بينهما فاصل[٦]. وقبل أن يجيز مجمع القاهرة هذا كان الشيخ عطية الصوالحي قد رفضه واقترح بدلًا من (قد لا يكون): (قل أن يكون)[٧].

٤ - الدلالة على الاقتران بمجيء "حتى" بعد خبر "كاد المنفية" كما في نحو (ما كدت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب، وما كادت الساعة تدق العاشرة حتى ازدحمت القاعة بالحاضرين).

---

(١) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧٤-٨٤.
(٢) انظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣/ ١٤٤ وما بعدها، والعربية الفصحى الحديثة ١٠٩-١١٣.
(٣) انظر: في أصول اللغة ١٥٥/٣، وفي تطور اللغة العربية ٨٣-٨٩.
(٤) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٤٤.
(٥) شرح ابن عقيل: ٣١١/٣.
(٦) انظر: الكتاب ٩٨/١، ٣/ ١١٤، ١١٥، ومغني اللبيب لابن هشام ١٧١/١.
(٧) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ١ - ١٠.

٥ – تركيب (كل عام وأنتم بخير)، والتهنئة بهذه الصورة نمط جديد، وقد وجّه بأنّ "كل عام" مبتدأ حذف خبره والواو للحال[١].

٦ – تركيب (إنّ صورتها لم ولن تغيب عني، وإن موقفك لا ولن يغير رأيي). وقد وُجّه هذا على أنه من التوسع في التنازع بقبوله في الحروف مع إعمال الثاني على رأي البصريين[٢].

٧ - تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف كلمة "ابن" كما في (سافر محمدْ علي حسنْ)[٣]. ويعد هذا تقليصًا طفيفًا للإعراب للإعراب وتغييرًا محدودًا فيه بالتخفف منه.

٨- استعمال (ذا) مع (كم) في مثل: "كم ذا نصحتُك"، وفي مثل قول حافظ إبراهيم:

كم ذا يكابدُ عاشقٌ ويلاقي في حُبِّ مصرَ كثيرةِ العشّاقِ

وقد عدّ مجمع القاهرة هذا صحيحًا، ووجّهت فيه "ذا" على أنها زائدة استنادًا إلى ما ورد عن ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بذي وذا، فتكون حشوًا لا يُعتدّ به. وفي رأي الأستاذ شوقي أمين أن الزيادة في هذا يمكن أن تكون قياسًا على زيادة (ذا) في (ما) و(من)[٤].

ولتأصيل مثل هذا النمط وتحليل مسار تطوره أظن أنه يجب أن يُقارَن في ضوء استعمال (ذا) بعد هاء التنبيه والضمير، كما في: هأنذا، وهو التركيب الذي يشيع في الاستعمال المعاصر مجيء الخبر فيه بغير اسم الإشارة، كما في نحو: ها أنا قائل ما أعتقد، وها نحن نرى ذلك الرأي. وقد خطّأه نفر من نقاد اللغة والعلماء من القدماء – كالحريري وابن هشام – والمحدثين، رغم استعمال بعضهم أنفسهم له عمليًا[٥].

٩ – أمثلة للتطور في الوظيفة النحوية باعتبار مبناها أو معناها:

إن النظر إلى التطور باعتبار الأنظمة النحوية الفرعية - كنظام النفي والإعراب والمطابقة والتعريف والتنكير - يعد من أهم زوايا البحث في التطور النحوي، ويجب العناية به؛ لأنه يكفل قدرًا كبيرًا من التنظيم والحصر ويسمح بدقة الوصول إلى النتائج وبيان العلل وتفسير الظواهر. ودراسة الدكتور الحمزاوي لجهد مجمع القاهرة في تنمية النحو العربي في فترة دراسته (من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٧٠م) تعطينا مثالًا لذلك؛ فقد أشار إلى ثلاثة جهود في هذا الشأن: جهده في تطوير دراسة نظام الفعل بالاعتماد على القرآن الكريم بغية التطبيق على العربية المعاصرة، وجهده في تناول قضية العدد ومشكلاته التي ذُكر فيها أن قواعده تبلغ سبع عشرة قاعدة، (ولم تؤت الجهود في هذين المجالين ثمارها المرجوة في حل مشكلاتهما أو تطوير قواعدهما بصورة كافية)، وجهده في دراسة التضمين الذي كان مفهومه مُجديًا وتوفيقيًا لحل إشكال ما يبدو أنه لحن أو خروج عن مقتضى القواعد في تعدية الفعل واستعمال حروف الجر[٦]. ومثال ذلك – إضافة إلى ما مر ذكره في قانون التضمين -

(١) انظر: السابق ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢٩ – ٢٣١.

(٢) انظر: في تطور اللغة العربية ٩٠ – ٩٢.

(٣) انظر: القرارات النحوية والتصريفية ٢٥٣.

(٤) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٣٨-٤١.

(٥) انظر: السابق ٦٤، ٦٥.

(٦) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيرًا ومصطلحًا ومعجمًا، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي ٣٤٧ – ٣٧٢. ونص قرار المجمع في التضمين هو: "التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مُؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطى حكمه في التعدية واللزوم. ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة: الأول – تحقق المناسبة بين الفعلين. الثاني – وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس. الثالث – ملاءمة التضمين للذوق العربي. ويوصي المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي. "مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا": ٦.

قبول قولهم: عاش الأحداث، على أن "عاش" فيه مضمن معنى "لابس" أو "عاصر"[١].

وتناوُل الوظيفة النحوية (الباب النحوي) باعتبار مبناها ومعناها جزء مهم من دراسة أنظمة النحو بصفة عامة، وهذه بعض الأمثلة:

أ - ما يمكن أن نسميه بدل المماثلة أو التبكيت في بدل الكل من الكل: فقد أجاز المجمع أن يقال: (عمرو قد أدى واجبه، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبه - وهو الآخر جاء يؤذينا) – على أساس أنه أسلوب يفيد المماثلة أو التبكيت، والضمير يعرب مبتدأ، أما لفظ "الآخر" فهو بدل منه[٢]. ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن هذا التركيب ليس فيه بيان للمماثلة أو التبكيت، بل مرده إلى التأثر بالترجمة وما شاع في اللغة الأجنبية[٣].

ب - شيوع تقديم لفظي "النفس" و"العين" وإعرابهما على حسب موقعهما في الجملة، بدلًا من تأخرهما وإعرابهما توكيدًا، على نحو ما كان غالبًا في الاستعمال القديم[٤].

ج - التدرج والتطور في استعمال كثير من الظروف، ومن ذلك:

- إجازة ما شاع في الاستعمال من تصرف "سوى" ووقوعها في المواقع المختلفة كما في (جاءني سواك، ورأيتُ سواك، ومررت بسواك) وعدم قصرها على استعمالها ظرفًا كما في (جاءني القوم سواك)؛ وذلك بناء على إجازة الكوفيين وابن مالك وابن هشام لهذا وورود نظائر كثيرة له [٥].

- إجازة خروج لفظ "حوالَيْ" عن أصل استعماله في ظرفية المكان إلى المواقع المختلفة واعتباره كلمة مبنية، ومثال ذلك وقوعها في موقع الفاعل والمبتدأ في (حضر حوالَيْ عشرين طالبًا- في القاعة حوالي أربعين عضوًا).

إن هذا المثال والذي قبله ضرب من إطلاق الوظيفة النحوية التي كانت مقيدة.

- جدّة استعمال "عبرَ" في الظرفية بمعنى "خلال" - وهو في الأصل مصدر - كما في (سار عَبْرَ الصحراء، وكان النصر حليفهم عبر التاريخ)[٦].

د - جواز مثل (اشترِ أي كتاب، أو أي الكتب، ولا تُبالِ بأيّ تهديد) بخروج (أيّ) عن الأصل وعدم استعمالها استفهامية أو شرطية أو موصولة أو وُصلة لنداء ما فيه أل أو نعتًا للنكرة مفيدًا معنى الكمال، وقد سوغ هذا بقاؤها على مراعاة أصل معناها في الإبهام والتعميم والإطلاق، وكونها تضع مقابلًا للكلمة الإنجليزية (any) كما ذكر الأستاذ العقاد[٧].

---

(١) انظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م) ١٢١.
(٢) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٩٥، ٩٦، وراجع صور البدل في "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ١٢٣/٣ وما بعدها.
(٣) انظر: معجم ودراسة في العربية المعاصرة ٧٣.
(٤) انظر: القرارات النحوية والتصريفية ٢٧٣.
(٥) انظر: في تطور اللغة العربية ١٥٢ – ١٥٦، والإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٤١، ص ٢٥٢، ومغني اللبيب ١٤١/١، وشرح الرضي على الكافية ١٣٢/٢، ١٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٢، ٨٤.
(٦) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ١٠١ – ١٢٢، ٢٠٤.
(٧) انظر: القرارات النحوية والتصريفية ٢٦٨، ٢٦٩، والعربية الفصحى الحديثة، ترجمة د. محمد حسن ٢٧٠ –٢٧٢، ولغة الصحافة المعاصرة، للدكتور محمد حسن ٥٧.

هـ – جواز ظهور "الكون العام" في التعبيرات العلمية، نحو (هذا حمض يوجد في عسل الشمع، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط)، وقد عد المجمع هذا ضربًا من الكون الخاص.

و – طرد القياس في مجيء المصدر نعتًا بشروط هي: إفراده وتذكيره، وأن يكون ثلاثيًا أو بوزنه، وألا يكون ميميًا.

ز – طرد القياس في وقوع المصدر حالًا.

ح – في تركيب الإضافة ترد المسائل الآتية:

- جواز الفصل بين المتضايفين بالعطف دون حرج، نحو (مكان وموعد الحفل).
- إجازة إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد وجره، استنادًا إلى القياس وأخذا برأي الكسائي وما احتج به من الشعر، ومثال ذلك: (بادرْ إلى حيث العملِ الجاد، ولا تمارِ الحكم من حيث العدلِ).
- جواز إدخال "أل" على العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل (الخمسة كتب، والمائة صفحة)[١].
- شيوع استعمال نمط (سيصلُ قطارُ القاهرة-الإسكندرية الساعة السابعة) وإجازته بأحد توجيهين: أن الاسمين المقترنين (القاهرة، الإسكندرية) متضايفان، أو على تقدير حذف حرف العطف الواو.

ط – إجازة قولهم: "مِن على المنابر" وإخراجه من دائرة الخطأ وتوهمِ دخول حرف الجر على حرف جر آخر؛ لمجيء (على) هنا اسمًا بمعنى (فوق)، وقد أجاز ذلك سيبويه وآخرون، ولوروده في شعر من يُحتج بكلامه[٢].

وهذه الأمثلة للتطور أو التغيير يُعدّ معظمها تغييرًا بإدخال الجديد أو ما كان قليل الاستعمال والشيوع أو القبول، إلى المجال الحيوي والاستخدام الفعليّ والإجازة والتسويغ. وثمة صورة أخرى للتطور والتغير مقابلة للصورة السابقة، وهي بِلى استخدام بعض الألفاظ والصيغ وتواريها واختفاء بعض التراكيب والاستعمالات النحوية، ومن ذلك عدم نصب الأفعال بـ "إذن" واختفاء استعمال "لات"، وعدم شيوع باب التنازع في غير الحروف وبِلى نمط "ضربي العبد مسيئًا".

١٠- من أمثلة تواري التراكيب وقلة استعمال بعض الأساليب بسبب وجود العِوض منها أيضًا، ما نراه من شيوع استعمال تراكيب "خاصة" و"خصوصًا"، في مقابل قلة استعمال نمط "لا سيما" في اللغة المعاصرة، بسبب صعوبته. ونحن نستطيع أن نستنتج ذلك من دراسة المجمع لصور الاستعمال الآتية وإجازتها بناء على التوجيهات المذكورة معها:

- أُحبّ الفاكهة وبخاصة العنب. ("بخاصة" خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر).

- أحبّ الفاكهة وخاصةً العنب. ("خاصة" مصدر منصوب نائب عن فعله وما بعده مفعول به).

- أُحبّ الفاكهة خاصةً العنب. ("خاصة" حال وما بعدها مفعول به).

- أُحبّ الفاكهة وخصوصًا العنب. ("خصوصًا" مصدر قائم مقام الفعل وما بعده مفعول به)[١].

---

(١) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٤٤، ١٠٨، ١٠٩، ١٥٦، ١٦١، ١٦٩. وانظر في استعمال "حيث" أيضًا: معجم الصواب اللغوي ٣٣٩/١.

(٢) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٩٣، ٩٤، ١٧٨.

إن ما أراه من وجه شبه في المعنى بين أنماط "خاصة" و"خصوصًا" ونمط "لا سيما" هو أنها جميعًا تفيد أن ما بعد هذه الكلمات وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها وله الأولوية؛ ولذلك يذكر بعض النحاة "لا سيما" في باب الاستثناء على اعتبار أنها من كلماته المجازية لأن ما بعدها مُخْرَج عما قبلها من حيث الأولوية. ويؤيد ما لاحظناه من علاقة بين نمط "خاصة" وأخواتها ونمط "لا سيما" إشارات عند الرضي تؤكد ذلك[٢]. وأما الصعوبة في استعمال "لا سيما" فهي ترجع إلى تعقيد النحاة لتوجيهها وتوجيه ما بعدها وتعدد أوجه إعرابه وإجازة الرفع والنصب والجر فيه إذا كان نكرة، والاختلاف في حالة المعرفة بين جواز الرفع والجر فقط (عند كثيرين) وجواز الأوجه الثلاثة (عند آخرين)، وقد انتهى الأمر إلى أن أصبح تركيب "لا سيما" لغزًا جعل الدكتور شوقي ضيف يدعو إلى إلغائه من النحو التعليمي[٣]. ومعنى ما سبق أننا نستطيع أن نفسر شيوع أنماط "خاصة" و"خصوصًا"، في مقابل قلة استعمال نمط "لا سيما" - بقانون الاكتفاء بالبديل والتعاقب وقانون التيسير، هذا بالرغم من الجهد الذي بذله مجمع القاهرة في تيسيره[٤].

١١- من نماذج التغير في أسلوب الاستفهام:

أشرنا من قبل إلى شيوع حذف أداة الاستفهام في الاستعمال المعاصر اكتفاء بالعلامة المنطوقة أو المكتوبة، وليس هذا هو الملحظ الوحيد للتغير في هذا الأسلوب؛ فثمة ملحظان آخران واضحان يتعلقان بالرتبة هنا، هما:

- شيوع تقديم الاسم على الفعل بعد (هل)، كما في: (هل هذا الأمر يعجبك؟)، و(هل الكذوب يصدُق؟)، وقد أجيز هذا للتوسع ولورود بعض الأدلة عليه[٥].

- تسويغ تأخير أدوات الاستفهام وخروجها عن الصدارة، كما في: فعلتَ ماذا؟ وقرأتَ ماذا؟ وكذلك فيما يشيع من قولهم: محو الأمية، مسؤولية قومية، كيف؟ وأنت، من؟ والسفر، متى؟ ومنزلك، أين؟ ولمجمع اللغة العربية في هذا ثلاثة قرارات خلاصتها إجازة مثل هذا الاستعمال لمن ينطق به وتخريجه بالتأويل، لكن دون أن يعني ذلك خرق نظام أدوات الاستفهام العربية وإقرار خروجها عن حق الصدارة[٦].

١٢- من نماذج التغير في أسلوب النفي:

مرّ - في تضاعيف ما سبقَ- الإشارة إلى عدة أنماط للنفي في الاستعمال العصري هي: (تأخر النفي بعد كاد، والمركب المنفي مثل "اللامعقول"، ودخول "قد" على المضارع المنفي بـ"لا"، والجمع بين النفي بلم ولن مع الفعل المضارع). وإضافة إلى ذلك ثمة تراكيب حديثة أخرى جديرة بالنظر والتحليل ويمكن معالجتها في ضوء النفي.

فمن ذلك ما أجازه مجمع اللغة العربية القاهري من اعتبار (ليس) مجرد أداة للنفي، دون أن يكون لها أثر في الإعراب،

---

(١) انظر: السابق ١١.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٣٦/٢، ١٣٧.

(٣) انظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، للدكتور شوقي ضيف ١٠٧، ١٠٨، والنحو الوافي ٤٠١/١، ٤٠٢.

(٤) درس المجمع أسلوب "لا سيما" واتخذ بشأنه قرارًا هذا نصه: "لا سيما: أداة لترجيح ما بعدها على ما قبلها في المعنى، وإذا كان ما بعدها اسمًا مفردًا جاز رفعه ونصبه وجره كقولك: أُحبّ الفاكهة لا سيما التفاحُ ". انظر: مجموعة القرارات العلمية ٢٩٥. وانظر أيضًا: معجم اللغة العربية المعاصرة ١١٥٢/٢، ومعجم الصواب اللغوي ٤٥٨/١.

(٥) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب ٤٨.

(٦) انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٥٩-٣٦٧.

وذلك في مثل:

- تَفرضُه ليس مصالحُ مصر فقط، بل مصالحُ الوطن العربي بأسره.
- يُهدّد ليس موازين الأمن القومي، بل موازينَ الأمن العالمي.

وفي رأيي أن الأَولى من ذلك تجنب هذا الاستعمال لبعده عن الذوق، واستعمال أداة النفي (لا) في صدارة الجملة مقدمة على الفعل على هذا النحو: لا تفرضه مصالح مصر فقط بل مصالح الوطن العربي بأسره ...

وبهذا التصحيح -في وجهة نظري- يصبح ذلك التركيب متفقًا على وجه الإجمال، مع نمط تركيبي آخر شائع لا تستعمل فيه (بل)، لكن تستعمل فيه (إنما) وبعدها اسم مفرد لا جملة، كما هو مفترض في أصل الاستعمال:

- لم يعارض ممثلو الفلاحين والعمال وإنما ممثلو الرأسمالية الوطنية.

وقد قُبل هذا الاستعمال الأخير بمسوغات عدة أهمها تأويل (إنما) على أنها بمعنى (لكن) في الاستدراك والإضراب[١].

ومن الاستعمالات المعاصرة أيضًا في أسلوب النفي:

- منذ التحق بالمدرسة وما يسعدُه شيء. – منذ رحل وصورته لا تفارقني.
- منذ أن رحل وصورته لا تفارقني.

ويخطّئ بعضهم هذا الاستعمال لما فيه من إقحام الواو، وتوسط (ما) النافية، ووقوع المصدر المؤول بعد (منذ). وقد أجاز المجمع هذا كله بناء على جواز تأخير (ما) النافية على رأي الكوفيين، وعلى القول بزيادة الواو وغير ذلك[٢].

١٣- من نماذج التغير في أسلوب الشرط وما يشبهه:

من الأنماط العصرية الواردة في ذلك قولهم:

أ- أما وقد جئتَ مقتنعًا فاقبل مشورتي.

والجديد فيه هو وقوع الحال الجملة بعد (أما)، وقد أجيز هذا على أن (أمّا) فيه هي الشرطية المؤكدة لا المخففة؛ توسعًا وقياسًا للحال الجملة على الحال المفردة التي وردت في أصل هذا في نحو: أمّا عالمًا فعالم.

ب- لمّا يطولُ الوقت يزدادُ الاهتمام.

وذلك بوقوع المضارع شرطًا وجوابًا لـ (لمّا)، وقد أجاز المجمع ذلك رغم أنه لم يسمع للتوسع. ونحو: لما يجيئك زيد فأكرمه، خطّأه اليازجي في (لغة الجرائد) والصواب عنده أن يقال: إذا جاءك زيد فأكرمه[٣].

ت- كلّما تحرز القيادة نجاحًا تزداد ثقة الأمة بها. – كلّما طال الوقت يزداد اهتمامي بها.

---

(١) انظر: في تطور اللغة العربية بحوث مجمعية ١١٣-١١٥.
(٢) انظر: السابق ١٤٢-١٤٥.
(٣) انظر: السابق ١٢٤-١٢٧، ١٣٩، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣١٥-٣١٨.

-كلما أجد فرصة لتحقيق الهدف فلن أفوّتها.

شاع هذا الاستعمال بوقوع المضارع بعد (كلما) وفي جوابها أو وقوع الفاء فيه، والفصيح في هذا مجيء الماضي. وأجاز المجمع ذلك قياسًا على ما ورد من نظائر له في أمثلة النحاة(١).

والملاحظ أن التغيير في جملتي (لمّا) و(كلما) يتراوح بين إجازته على التوسع، وكونه من قبيل ما له مندوحة ونظائر يمكن قياسه عليها، وعلى هذا تُعد بعض صور التغيير هنا من قبيل ما هو صحيح وجائز لكن غيره أفصح منه. وثمة ملحوظة أخرى وهي أن إشكال مجيء المضارع هنا بدلًا من الماضي، يمكن حله في تركيب (لما يطول الوقت يزداد الاهتمام) بالقول بأن (لما) هنا وقعت في موقع (حينما) أو (عندما) ربما لخفة (لمّا) بالمقارنة بالظرفين الآخرين، إضافة لما فيها من لمح معنى الشرط. وأما جمل (كلّما) فيبقى معها – ومع غيرها أيضًا – سؤال زمن الفعل هنا: لمَ أكثر الاستعمال الحديث هنا من إيثار المضارع على الماضي؟

تعقيب:

يفسر بعض الدارسين هذا التغير الذي ذكرنا بعضًا من أمثلته ومواضعه المختلفة في العربية المعاصرة، بأن الدارسين من الناحية الفكرية ما يزالون يعتبرون الفصحى المعاصرة مطابقة لفصحى التراث الكلاسيكية، ولكن من خلال الاستعمال والممارسة والسماع يظهر التغير والتعديل ويتضح الفرق، وهو يكثر في لغة الإعلام المتأثرة بالترجمة كثيرًا، كاستعمال الفعل "قام" متصلًا بالمصدر بدلًا من الفعل المباشر (كما في: "قام بزيارة كذا" بدلًا من "زار") واستخدام "تمّ" متبوعًا بالمصدر بدلًا من الفعل الماضي المبني للمجهول (كما في: "تم توقيع الاتفاقية") واستعمال "كل من" و"ذلك" بكثرة في مقابل الاستخدام المحدود لفاء السببية(٢). يضاف إلى ذلك ما يعكسه التردد في الاستعمال، والنزعة إلى عدم تبدل الموقع في الجملة (كالبدء بالاسم وتقديمه على الفعل) وهما من أهم مظاهر التطور في اللغة(٣).

ونحن نعترف بالتغير في المعجم وفي أنماط استعمال اللغة وتجديد صور ممارستها، كما بينا في أمثلة الصرف والنحو وكما مر في بعض أمثلة الأصوات، ويعترف بهذا أيضًا الواقع وتسجيل المجمع اللغوي بالقاهرة وغيره لكل الشواهد التي نقلناها ولكثير مما لم ننقله وإجازته لها. وهنا يجب أن نسجل ملحوظتين:

الأولى: أننا من خلال رصد عمل المجامع اللغوية في دراسة الاستعمالات الحديثة واتخاذه معيارًا لذلك، نستطيع تحديد حدود التطور في اللغة ومداه. وعند النظر إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة من هذه الزاوية واعتباره مثالًا لغيره، نرى أن جانبًا مهمًا من سعيه في هذا تمثل في: إحياء الصيغ المهملة، وإطلاق القياس، وتوسيع بعض القواعد، وتفصيح بعض الأساليب المفردة، بحيث تخرج كثير من صور التغيرّ عن دائرة اللحن والخطأ. هذا بالإضافة إلى كثرة الاعتماد على وضع الصدور واللواحق في مصطلحات العلوم والفنون(٤)، فهذه هي أهم العلامات البارزة للتغيير والتطور في غير المعجم والأصوات.

---

(١) انظر: في تطور اللغة العربية، بحوث مجمعية ١٤٦-١٤٩.

(٢) انظر: اللغة العربية، تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، لكيس فرستيغ: ٢٠٨.

(٣) انظر: اللغة، مقدمة في دراسة الكلام، لإدوارد سابير ٢/٥٧، ٦٥.

(٤) بناءً على دراسة الدكتور الحمزاوي، تجاوز مجمع اللغة العربية بالقاهرة القواعد النظرية التي وضعها للسوابق واللواحق في المصطلحات، فاستعمل في أعماله التطبيقية سبعًا وثلاثين سابقة وثلاثين لاحقة جديدة، زيادة على ما في قراراته الرسمية بخصوص ذلك. انظر: العربية والحداثة ١٨٣ – ١٨٥. وانظر: في تطور اللغة العربية ٢٧٠ – ٢٧٣.

والثانية: يترتب على الملحوظة الأولى أن اعترافنا بهذا التطور والتغير يجب ألا يقودنا إلى أن نكرسه للاعتراف باختلاف فصحى التراث عن الفصحى المعاصرة اختلافًا يجعل منهما مستويين مختلفين تمام الاختلاف في أنظمة اللغة كلها[١]. والصواب أنها مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية عبر مسيرتها الطويلة، تمتاز بخصائص معينة في حياتها، وتتفق مع فصحى التراث في نواحٍ وتختلف عنها في نواحٍ أخرى[٢]. وكثرة ظواهر التغيير في العربية المعاصرة خاصة لغة الإعلام، ليست دائمًا دليلًا على التطور؛ لأن هذه اللغة ملأى بالتجاوز والتأثر بالترجمة والأخطاء الشائعة ومحاولة ترسيخ أنماط غيرها أولى منها، كما يقر بذلك بعض المؤيدين لفصل هذا المستوى اللغوي المعاصر عن غيره.

وخلاصة الرأي الذي أراه في هذه القضية أن اللغة العربية الفصحى منذ ارتباطها بالقرآن الكريم - كما أشرت من قبل - تنفرد بأنها اللغة الوحيدة التي استمرت طوال قرون عديدة ثابتة في أطرها العامة وأصول أنظمتها، لم يحدث فيها تغيير في طبيعة تركيبها البياني والنحوي يمس الجوهر والنظام وينال منه، أعني هذا النظام الذي من أهم خصائصه الإعراب وأنه يجمع بين التصرف والإلصاق والعزل وإن غلب عليه التصرف[٣]، وهي لم تتحول إلى نظام آخر في هذا الشأن كما حدث للغة الإنجليزية مثلًا[٤]. وكل ما حدث في هذا المجال في العربية: إما تغيير في بعض أنماط استعمال الأبنية الصرفية والنحوية وممارسات الكلام – والأمثلة والنماذج التي ذكرتُها تؤكد ذلك - وإما تغييرات على مستوى المفردات بالإسقاط أو الاستحداث أو التوسع أو التضييق[٥]. وهذه التغييرات التي أغلبها في المعجم ليست بالشيء القليل الهين، وهي علامة كبيرة على حياة اللغة العربية وتجددها ونموها وقدرتها على تحقيق توازن فريد بين مطالب رسوخها وشبه ثباتها ومطالب تطورها ونموها. ولعل مرجع شبه الثبات هذا في العربية في غير المعجم - كما يقول الدكتور نهاد الموسى - أنها (فضلًا عن أنها لغة القرآن ولغة التراث الجامع) قد انتظمت في وصفها الأول مدًى واسعًا من الائتلاف

(١) انظر على سبيل المثال: مستويات العربية المعاصرة في مصر، للدكتور السعيد بدوي ٨٩–٩٢، وما كتبه الدكتور الطيب البكوش في كتاب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن العربية المعاصرة (من قضايا اللغة العربية المعاصرة). وانظر أيضًا الفصل الذي عقده الدكتور إبراهيم السامرائي بعنوان "ضرب من التطور في الصحافة العربية" في كتابه (معجم ودراسة في العربية المعاصرة)، وقد ورد فيه قوله: "ومن أجل هذا كان غرضي من هذا الاستقراء أن أثبت هذا الضرب الجديد من العربية، مبتعدًا عن قصة التصحيح ومشيرًا إلى أن هذه العربية تؤلف نمطًا جديدًا لغويًا لعله ساد وغلب وشاع حتى صار في جملته عربية جديدة معاصرة". معجم ودراسة في العربية المعاصرة: ٤٨.

(٢) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ١٨٢.

(٣) انظر: من قضايا اللغة العربية المعاصرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مقال للدكتور تمام حسان بعنوان "اللغة العربية والشعوب الإسلامية" ٦٩، ٧٠. ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن هناك نوعين أساسيين من اللغات، الأول: اللغة التأليفية أو التركيبية (synthetic language) وهي التي تعتمد على التصريف ودمج الزوائد بجذور الكلمات، ومثال ذلك في الإنجليزية (impossible)، وهذه اللغة إما أن تكون إلصاقية وإما أن تكون متصرفة، ومن أكثر اللغات استحقاقًا لصفة "التأليفية" العربية واللاتينية واليونانية، على تفاوت في نصيب كل لغة من هذه الصفة. والنوع الثاني: اللغة العازلة أو التحليلية (isolating = analytic language) وهي التي تعتمد في بيان العلاقات النحوية على كلمات لا تتصرف، كالكلمات المساعدة والكلمات الوظيفية وعلى ترتيب الكلمات، ومثال ذلك في الإنجليزية (I shall wait)، وأكثر اللغات استحقاقًا لهذه الصفة لغات جنوب شرق آسيا، وإن كان في كثير من اللغات الأخرى حتى العربية والإنجليزية نصيب ومظاهر منها، وتُقسّم اللغات العازلة إلى لغات عازلة الجذور ولغات عازلة الجذوع. انظر: معجم المصطلحات اللغوية، للدكتور رمزي البعلبكي ٢٦٢، ٤٩٣، وأسس علم اللغة لماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر ١٥١.

(٤) اللغة الإنجليزية بدأت أولًا في صورة اللغة التركيبية التصريفية، ثم تحولت على مر التاريخ أكثر إلى الطابع التحليلي. انظر: أسس علم اللغة ١٥٢.

(٥) ينتهي صاحب كتاب "التطور اللغوي في العربية الحديثة" بعد دراسة التطور صوتيًا وصرفيًا ونحويًا من خلال بعض كتب الأخطاء الشائعة – إلى نتيجة تتفق إجمالًا مع ما ذهبتُ إليه مع اختلاف في التفصيل، يتضح هذا في قوله: "وقد تبين لنا من خلال ذلك أن العربية متطورة في استعمالها: متطورة في دلالة ألفاظها، وفي تكوين مفرداتها، وفي استعمال تراكيبها وأساليبها، وفي التعامل الصوتي بين حروفها وحركاتها؛ لكنها قارة في أبنيتها وخصائصها المجردة المكونة لنظامها وهو ما يعكس جدلية التحول والثبات فيها بالصورة التي بيّنا". التطور اللغوي في العربية الحديثة: ٣٨٥. وإلى قريب من هذا أشار من قبل ديفيد جستس من خلال مقارنته الموسعة بين تاريخ العربية عبر العصور وبعض اللغات الأوربية؛ وكان من أسباب ذلك مركزية القرآن بالنسبة إلى الإسلام، ومنزلة الشعر السامية عند العرب، ومتطلبات التوسع والفتح؛ فكل هذا أدى إلى "أن اللغة العربية النموذجية لم تتغير بشكل كبير يوجب عند الكلام عنها ... أن نتحرى عند كل منعطف السنة التي كُتبت بها جملة معينة". محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية، تأليف ديفيد جستس، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض – ١٤٢٥هـ) ٢٣، وانظر: ص١٨.

تمثل في اعتمادها على لهجات وخصائص لغات مختلفة، فاتخذ التطور مظهرًا من الحركة الذاتية القائمة على الاختيار. إن كثيرًا من الظواهر التي ننكرها على أنها من مظاهر التطور المُخلّ بتوحد العربية وثباتها، تنتمي إلى أصول ماثلة في بناء العربية التاريخي، ولكنها كانت ضيقة فاتسعت، أو كانت خاصة فعمّت. ويترتب على هذا الثبات الفريد "أنها اللغة الوحيدة التي لم ينقطع ماضيها عن حاضرها، والتي يستطيع صاحبها أن يقرأ ثمرات الأقلام فيها منذ ستة عشر قرنًا حتى اليوم، في مثل هذا العدد من البيئات العربية، شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا، لا يعوقه في ذلك نسج الجملة، ولا أوضاع النحو والتصريف"[١]. ويؤكد هذه الحقيقة مقارنة العربية باللغات الأخرى كالإنجليزية التي ذكر لها ل. ر. تراسك نصًا يرجع إلى ما يقرب من ألف عام، وتبدو لغته غريبة لا يمكن لأحد أن يحدد ما هي ولا أن يجزم بأنها الإنجليزية؛ لأنها متغيرة في مفرداتها ومعانيها وهجائها وبنيتها النحوية إلا ما ندر، ولذلك لا يستطيع أن يعرفها ولا أن يفهمها إلا المتخصص الذي تلقى تدريبًا خاصًا في ذلك[٢].

ولا شك أن ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم وما أدى إليه ذلك من شبه ثبات عام ولا سيما في النحو، ووجود حكم استثنائي لها فيما يتعلق بالتطور – هو الذي أدى إلى مجموعة من محاولات التفسير وبعض الظواهر والمقولات:

فمن ذلك تفسير الدكتور نهاد السابق، ومن ذلك أيضًا ما ذكرته الدكتور عائشة عبد الرحمن من أن العربية تاريخيًا، كانت محكومة بتيارين متقابلين من المحافظة والتجديد كفلا لها نوعًا من الاتزان على بعد ما بينهما: قانون حفظ الذات الذي يرفض التخلي عن أصيل العربية كما عرفته في عصر نقائها، وقانون الحرص على البقاء الذي يستجيب لدواعي التطور والنمو ولو كان ذلك على حساب ما هو أصيل وعريق؛ ويجسد الصراع بين التيارين ما أُلّف من كتب في اللحن والخطأ والرد عليهما، ومثال ذلك كتاب الحريري "درة الغواص في أوهام الخواص" رد عليه الشهاب الخفاجي في كتاب "شرح درة الغواص" وبين فيه أوهام الحريري في أوهام الخواص، ثم جاء العلامة الألوسي فوقف موقفًا وسطًا بين الاثنين في كتابه "كشف الطرّة عن الدرة"[٣].

ومن ذلك أيضًا إشارة الدكتور سعد مصلوح إلى أننا عندما نعرف أن "الاحتجاج اللغوي وقف عند عصر بعينه استبعد مفهوم التغير اللغوي، وأطلق القاعدة النحوية من قيد الزمن، وهكذا بعد أن اختلط في التقعيد الآني (synchronic) والزماني (diachronic) صار النحو العربي نحوًا لا زمانيًا (chronic)، وعجز عن متابعة ما أصاب اللغة من التغير، ولاذ النحاة بأروح الحلول، وهو إنكار المتغيرات ووصمها بالخطأ، والجَهد لنفي خَبثها المُدَّعى عن اللغة"[٤]. ومعنى هذا أن مؤرخي الأدب كانوا أسرع إلى الاعتراف بعصور اللغة من النحاة[٥]، حتى لو كان هذا الاعتراف أيسر الحلول لا أدقها وأصحها، وكل ذلك ما كان يحدث لولا سلطان النص القرآني وتأثير قانونه في حفظ اللغة وقواعدها. ويتعلق بهذا رؤية الدكتور سعد مصلوح كذلك للتغيّر اللغوي التي وردت - كما ذكرنا بعض ملامحها من قبل - ببيان أكثر تفصيلًا في مباحث كتابه (في تاريخ العربية، مغامرات بحثية)، ولا سيما المبحث الأول (عن العربية ولهجاتها: محاذير وأوهام) الذي من خلاصاته: أن اللهجات قديمها وحديثها على مر العصور لا تعني معاداة العربية الفصحى التي هي أقرب إلى توخي

(١) قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، للدكتور نهاد الموسى: ١٦٠.
(٢) انظر: أساسيات اللغة، تأليف ر. ل. تراسك، ترجمة رانيا يوسف ١٠٥، ١٠٦، وانظر: محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية، تأليف ديفيد جستس ٢٩.
(٣) انظر: لغتنا والحياة، للدكتورة عائشة عبد الرحمن ٧٠ – ٨٢، وانظر أيضًا: معجم ودراسة في العربية المعاصرة، للدكتور إبراهيم السامرائي ١٤٧.
(٤) في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقفات: ٢٢٢.
(٥) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ١٦٨.

الثبات من اللهجة، وإن كان هذا الثبات ظاهريًا. وأبرز مظاهر التغير – كما استظهره البحث هنا أيضًا- هو الدلالة، وأن اسئصال اللهجات ووقف التغيّر أمر غير ممكن، وإنما الممكن والمقبول تقليص الفجوات بين بعض مستويات الاستعمال المختلفة وبعض، وأن العربية المعاصرة من أبرز سماتها التركيبية اختلاف النَّظْم وطول الجملة[١].

سادسًا - أثر تطور العربية:

نستطيع مما سبق أن نصل إلى أن لتطوير العربية بالصورة المناسبة الصحيحة آثارًا كثيرة، من أهمها:

١ - أنه يترتب عليه تطوير مناهج دراسة اللغة وتحديثها وتحديث علومها.

٢ - الإسهام في إحداث النهضة الاجتماعية الثقافية الحضارية الكبيرة ذات الأركان الثلاثة: إصلاح اللغة، وإصلاح الدين، وإصلاح السياسة. فمما لا شك فيه أن تطوير اللغة وإصلاحها يؤديان إلى تطوير الفكر وتنظيمه، وترسيخ القيم والمفاهيم ووضوحها، واستيعاب منتجات الحضارة الحديثة وحسن رصفها وتلقيها وإحيائها في الذهن الجمعي للأفراد قبل رصفها ووضعها في المعجم اللغوي، بالإضافة إلى جانب له أهمية كبيرة هو إصلاح التعليم.

إن التطوير الذي أفهمه للعربية الفصيحة ليس تطويرًا بالفهم الشائع للتطوير، وهو أن يكون مجرد تحديث لما تسمح به ظروفها الخاصة وأنظمتها في الأصوات والنحو والمعجم، بل هو ثورة للغة يجب أن تتجاوز بنية اللغة في نفسها إلى وجودها واستعمالها؛ وذلك بإحيائها وتجديد استعمالها وإعادتها إلى الواقع والحياة بكل مظاهرهما بعد إقصائها منهما وطول غياب.

٣ - تيسير التفاهم والاتصال والقضاء على كثير من مظاهر أمراض الكلام النفسية، كالحيرة والتردد في الاستعمال، واستخدام العبارات الفضفاضة، واللجوء إلى التكرار، ويدخل في هذا الباب تطوير التعامل مع اللغة في حيز فهم النصوص واستنباط الأدلة؛ فقد بين الإمام محمد عبده أن من معاني الجمود في اللغة جمود الفهم وتحجر النظر في التعامل مع نصوص اللغة، بالاقتصار على اتباع أقوال السابقين وأفهامهم، دون الرجوع إلى الفهم الخاص من اللغة نفسها[٢].

٤ - إذا كان التغيّر مرتبطًا بموازنة الجمع بين قيم الإسلام والتراث الأصيلة الصحيحة وقيم العصر الحديثة المستنيرة، وكان مرتبطًا أيضًا بإقامة جسر بين ماضي اللغة وحاضرها - فإن تغيّر العربية في العصر الحديث لا يترتب عليه بحال من الأحوال أن نقول إن النحو العربي يتجه إلى أن يتبع نظام اللغات الأوربية، وذلك لمتابعة الفكر العربي الحديث والعقلية العربية المعاصرة إجمالًا للفكر الغربي الحديث، كما يزعم ستتكيفتش[٣]. وهذا معناه أنه يجب ألا يخلط أحد بين الاستفادة من مناهج الغرب في دراسة اللغة وتأثير النموذج الأوروبي في كتب نحو عربية عديدة[٤]، والقولِ بأن اللغة أصبحت تابعة لهذا الفكر وكذلك أصحاب اللغة، فهذا غير مقبول وغير صحيح.

---

(١) ومن سمات العربية المعاصرة كذلك في مجال الإعلام –كما بيّن الدكتور سعد – شيوع نمط "الجملة المحايدة" التي تصلح لأن تُحلل على أنها اسمية أو فعليه، على النحو الذي بدا من خلال بحث إحصائي في عناوين الصحافة المعاصرة في السودان ومصر وليبيا. انظر: في تاريخ العربية، مغامرات بحثية: المبحث الأول ٢٩ وما بعدها، والمبحث السابع ١٦٧ وما بعدها.

(٢) انظر: الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ٣/٣٢٠، ٣٢١.

(٣) انظر: العربية الفصحى الحديثة، لستتكيفتش، ترجمة الدكتور محمد حسن عبد العزيز ص ٢٨٢.

(٤) انظر: أمثلة لذلك في كتاب "أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة" للدكتور الحمزاوي ٤٠١، وانظر أيضًا: في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، للدكتور عبد الوارث سعيد ١٧٣ وما بعدها.

٥ - تقليص الفجوة بين اللهجات واللغة الفصيحة، وإشاعة ثقافة اللغة الفصيحة وثقافة نصوصها وأدبها، والإبقاء على ثوابتها التي من أهمها الإعراب.

٦ - التغيّر في الجانب المعجمي، أي المفردات - كما بينت - من أوسع مجالات التطور، ويكون بالإسقاط أو الاستحداث أو التوسيع أو التضييق في المعنى، ومن ناحية الفهم والاستعمال لا إشكال فيما استحدث من كلمات، وأما ما وُسِّع معناه أو ضُيِّق أو غُيّر بأي شكل من الأشكال، فهذا يجب اتخاذ الحيطة الثقافية والمعجمية في التعامل مع ما ورد منه في التراث، لأننا ربما نقرؤه ونفهمه بمعناه المعاصر في أذهاننا لا بمعناه الذي كان، دون تحقيق في الفروق الناجمة عن التطور[١].

(١) انظر: قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، للدكتور نهاد الموسى ١٦١.

الخاتمة

نستطيع أن نجمل أهم نتائج هذا البحث فيما يأتي:

١ – دراسة التطور في اللغة العربية المعاصرة يتبعها دراسة مفاهيم أخرى أهمها: الحداثة والفصاحة والصواب والخطأ أو اللحن. والحداثة لها معنيان هما: تغيّر اللغة، والنظر فيها في ضوء المناهج الحديثة التي أهمها في هذا الشأن المنهج التاريخي. ودراسة التطور أيضًا تطلعنا على أهميته؛ لأنه سبيل لإصلاح اللغة الذي هو جزء لا يتجزأ من الإصلاح العام للمجتمع ونهضته.

٢ – من أهم عوامل التطور الكبرى في تاريخ العربية: القرآن الكريم والصحافة والترجمة والتعريب. ويظهر أثر ذلك باختلاف العامل والمرحلة؛ فالقرآن الكريم كان ثورة اللغة العربية الأبدية الكبرى وحافظ كيانها في الوقت نفسه، إذ غيّر المعايير الأسلوبية للغة بمفرداتها وتراكيبها، وظهر أثر ذلك في الإعجاز والتضمين والمجاز والاستعارة اللغوية والألفاظ الإسلامية. وأما العوامل الأخرى فكان لها أثرها في التأثر باللغات الأجنبية وتعريب الألفاظ والأساليب ووضع المصطلحات بالطرق المختلفة. وقد ذُكرَت أمثلة مختلفة لذلك.

٣ – للتطور أصول وقوانين يجب معرفتها لمعرفة الممكن في التطور من المستحيل وتمييز المتغير من الثابت. والثابت بالنسبة للغة العربية الفصيحة ثلاثة أركان، الأول: أصول الكلام أو النحو وهي كل ما يكون مناط التبويب والتقسيم والتجريد في نظام اللغة، والثاني: أصول المنهج أو أصول النحاة كالسماع والقياس وما يشبههما، والثالث: ارتباط العربية بالقرآن الكريم. وأما المتغير فهو – على وجه الإجمال – المفردات وبعض أنماط الاستعمال. وقد ركز البحث في دراسته للتطور على العربية الحديثة الفصيحة التي تتجنبها بعض دراسات التطور مكتفية في كثير من الأحيان بمستوى العامية، وجَعلَ مدخل ذلك الإشارة إلى تطور الإعراب من الناحية التاريخية وأثر ارتباط العربية بالقرآن في إيقاف امتداده. وقد حاولت الكشف عن بعض قوانين التطور الصرفية والنحوية في العربية الفصيحة الحديثة، فوجدت أن من صور هذه القوانين أو المسالك: التوسع في اللغة للوفاء بما يجد من مصطلحات ومعانٍ، والاكتفاء بالبديل أو التعاقب، والتيسير، والاستعمال، والحذف، والرجوع إلى أصل الصيغة أو المعنى.

٤ – اللغة العربية الفصيحة مرت بحلقات من التطور حتى جاء الإسلام ونزل بها القرآن فأصبح لها – ولا سيما في نظامها النحوي العام - حكم خاص من شبه الثبات وبطء التغير على مدى ما يزيد عن أربعة عشر قرنًا، وصارت لغة استثنائية في هذا الشأن لا تقاس بما يقاس به غيرها. وهذه الحالة الخاصة نظر البعض إليها بمنظار النقد فجعلها سبب جمود وتأخر في اللغة وعقل أبنائها، وهذا زعم مردود عليه بأدلة كثيرة أهمها أن اللغة حيادية لا تصنع تقدمًا ولا تأخرًا، وأنه لا تنافي بين اتصاف العربية بوضع خاص، وضرورة إصلاحها وإصلاح التعامل معها. إن حالة العربية الخاصة هذه أدت إلى مقولات ومحاولات تفسير، فكان منها القول بأنها (أي العربية) كانت محكومة تاريخيًا بتيارين متقابلين من المحافظة والتجديد، كفلا لها نوعًا من الاتزان، وقد جسد الصراع بين هذين التيارين - وما يزال - ما أُلّف وكُتِبَ في اللحن والرد عليه.

٥ – تتمثل حدود تطور العربية الفصيحة المعاصرة في أنه واقع في مستوياتها المختلفة أصواتًا وصرفًا ونحوًا ودلالة، غير أن مستوى الأصوات أقلها تغيرًا، ومستوى المفردات والمعجم والدلالة هو أوسعها وأكثرها تطورًا، ومدى التطور في

الصرف والنحو ومجالُه هما: كثرة الاعتماد على إضافة الصدور واللواحق في مصطلحات العلوم والفنون، وإحياء الصيغ والاستعمالات المهملة، وإطلاق القياس، وتوسيع بعض القواعد، وتفصيح بعض الأساليب. وبناءً على ذلك لا يعني اعترافنا بالتطور في العربية المعاصرة أنها تختلف اختلافًا تامًا عن فصحى التراث وأنهما يمثلان مستويين مختلفين في كل شيء. والخلاصة – كما أرى – أن العربية تظل هي اللغة الوحيدة التي عاشت قرونًا عديدة ثابتة في أطرها العامة وخصائصها وأصول أنظمتها، وسر ذلك ارتباطها بالقرآن الكريم، ويساعدها عليه ما انتظمته في وصفها الأول من ائتلاف خصائص اللهجات المختلفة.

٦ – من خلال ما سبق ندرك أن تطوير العربية بالصورة المناسبة، شديد الأهمية لما يترتب عليه من آثار مهمة منها: تحديث مناهج دراسة اللغة، وتيسير التواصل بها والتعامل معها، وتقليص الفجوة بين العاميات واللغة الفصيحة، والإسهام في إحداث النهضة الاجتماعية الثقافية الشاملة التي تفيد من الآخر ولكنها تحافظ على خصائصها ولا تذوب فيه.

٧ – ثمة قضايا مهمة تبين لنا أنها بحاجة ماسة للبحث والدراسة وربطها بما ورد هنا، ومن ذلك قضيتان، الأولى: دراسة التطور دراسة إحصائية نوعية تُعنى بكشف نسب التغير والتطور على الصعيد الخارجي فيما بين مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وعلى الصعيد الداخلي بحسب الأبواب والمسائل والظواهر في كل مستوى من المستويات. والقضية الثانية: ربط درس التطور في اللغة العربية بجوانب الفصاحة واللحن والصواب والخطأ، وما يدور في هذا الشأن من جدل واسع ليس من العسير كبح جماحه وضبطه ببعض الأطر والأسس.

المصادر والمراجع

أولًا- باللغة العربية:

- اجتهادات لغوية، للدكتور تمام حسان: عالم الكتب - القاهرة - ط١- ٢٠٠٧م.
- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، للدكتور أحمد مختار عمر: عالم الكتب - القاهرة - ط١ - ١٩٩١م.
- أساسيات اللغة، تأليف ر. ل. تراسك، ترجمة رانيا يوسف: المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة – الكتاب ٣٨١ – القاهرة – ط١ – ٢٠٠٢م.
- أسس علم اللغة، لماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر: عالم الكتب – القاهرة – ط٨ – ١٩٩٨م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، للدكتور نايف خرما: سلسة عالم المعرفة بالكويت – ط٢ - ١٩٧٩م.
- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، تحقيق الدكتور محمد عمارة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت - ط٢ - ١٩٧٩م.
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيرًا ومصطلحًا ومعجمًا، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي: دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط١ – ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، للأنباري، تحقيق د. جودة مبروك: مكتبة الخانجي – القاهرة ط١ – ٢٠٠٢م.
- التطور اللغوي في العربية الحديثة، للدكتور محمد شندول: عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن – ط١ – ٢٠١٢م.
- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب: مكتبة الخانجي - القاهرة - ط١ - ١٩٨٣م.
- التطور النحوي للغة العربية، للمستشرق الألماني برجشتراسر، تصحيح الدكتور رضان عبد التواب: مكتبة الخانجي – القاهرة – ط٢ – ١٩٩٤م.
- التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعرّبة، للدكتور محمد حسن عبد العزيز: دار الفكر العربي - القاهرة – ١٩٩٠م.
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت – ١٩٨٢م.
- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج جديد، للدكتور شوقي ضيف: دار المعارف – القاهرة - ط٢ – ١٩٩٣م.
- حرب اللغات والسياسة اللغوية، للويس جان كالفي، ترجمة د. حسن حمزة: المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط١- ٢٠٠٨م.
- دراسات في تأريخ العربية، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني: دار الفيصل الثقافية – الرياض – ط١ – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- دور الكلمة في اللغة لاستيفن أولمان، ترجمة الدكتور كمال بشر: مكتبة الشباب - القاهرة - ط١٠ – ١٩٨٦م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مع حاشية الصبان على شرح الأشموني): دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي – القاهرة – د. ت.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون: دار هجر – القاهرة – ط١ – ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري: دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – د. ت.
- شرح ديوان المتنبي، لعبد الرحمن البرقوقي: دار الكتاب العربي – بيروت – ١٩٨٦م.

- شرح الرضي على الكافية، طبعة مصححة من عمل يوسف حسن عمر: منشورات جامعة قاريونس – ١٩٧٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب "منحة الجليل": المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٩٧م.
- شرح المفصل، لابن يعيش: مكتبة المتنبي – القاهرة د. ت.
- الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، للدكتور عبد السلام حامد: دار غريب – القاهرة – ٢٠٠٢م، ودار كنوز المعرفة بعمان -٢٠١٦م.
- العربية الفصحى الحديثة، تأليف ستتكيفتش، ترجمة وتعليق د. محمد حسن عبد العزيز: دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٨٥م.
- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي: دار الغرب الإسلامي - بيروت – ١٩٨٦م.
- في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، تأليف الدكتور عبد الوارث مبروك سعيد: دار القلم – الكويت – ط١ – ١٩٨٥م.
- في أصول اللغة (ج٣): مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٨٣م.
- في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، للدكتور نهاد الموسى: ساعدت الجامعة الأردنية على نشره - ١٩٧٦م.
- في تاريخ العربية، مغامرات بحثية، للدكتور سعد مصلوح: عالم الكتب – القاهرة – ط١- ٢٠١٧م.
- في تطور اللغة العربية، بحوث مجمعية، للدكتور محمد حسن عبد العزيز: مكتبة الآداب - القاهرة - ط١ - ٢٠٠٧م.
- في التطور اللغوي، للدكتور عبد الصبور شاهين: مكتبة الشباب - القاهرة - ١٩٨٨م.
- في اللسانيات المعاصرة، دراسات ومثاقفات، للدكتور سعد مصلوح: عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الأولى – ٢٠٠٤م.
- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م، أعدها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي: مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٨٩م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، تأليف د. خالد بن سعود العصيمي: دار ابن حزم - الرياض - ط٢ - ٢٠٠٩م.
- قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، للدكتور نهاد الموسى: دار الفكر - عمان - ط١ - ١٩٨٧م.
- قواعد فاتت النحاة، لأحمد حاطوم: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - ط١ - ٢٠٠٥م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون: مكتبة الخانجي – القاهرة – بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٨م.
- كتاب الألفاظ والأساليب: مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ١٩٧٧م.
- لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه، لشريف الشوباشي: مكتبة مدبولي الصغير - القاهرة – ٢٠٠٤م.
- اللغة، ج فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص: القاهرة – ١٩٥٠م.
- اللغة بين القومية والعالمية، للدكتور إبراهيم أنيس: دار المعارف بمصر. د. ت.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان: عالم الكتب – القاهرة – ط٤ – ٢٠٠٠م.
- لغة الصحافة المعاصرة، للدكتور محمد حسن عبد العزيز: دار المعارف – القاهرة – ١٩٧٨م.
- اللغة العربية، تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، لكيس فرستيغ، ترجمة محمد الشرقاوي: المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة – ٢٠٠٣م.
- اللغة، مقدمة في دراسة الكلام، لإدوارد سابير، ترجمة المنصف عاشور: الدار العربية للكتاب - تونس – ط٢ – ١٩٩٧م.

- اللغة والتطور، للدكتور عبد الرحمن أيوب: معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٩م.
- لغتنا والحياة، للدكتورة عائشة عبد الرحمن: القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية – ١٩٦٩م.
- المتنبي، (منشور مع رسالة في الطريق إلى ثقافتنا)، لمحمود محمد شاكر: مطبعة المدني ومكتبة الخانجي – القاهرة - ١٩٨٧م.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (١٩٣٤– ١٩٨٤): مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٨٤م.
- محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية، تأليف ديفيد جستس، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض – ١٤٢٥هـ.
- محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية، ألقاها الأستاذ أمين الخولي بمعهد الدراسات العربية العالية: جامعة الدول العربية - ١٩٥٨م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين: دار الجيل – بيروت – د. ت.
- مستقبل الثقافة في مصر، للدكتور طه حسين: المجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين - دار الكتاب اللبناني – بيروت – ١٩٨٦م.
- مستويات العربية المعاصرة في مصر، للدكتور السعيد بدوي: دار المعارف بمصر – ١٩٧٣م.
- معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، للدكتور أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل: عالم الكتب - القاهرة – ط١ – ٢٠٠٨م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل: عالم الكتب - القاهرة – ط١ – ٢٠٠٨م.
- معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي – عربي)، تأليف الدكتور رمزي البعلبكي: دار العلم للملايين – ط١ – ١٩٩٠م.
- معجم ودراسة في العربية المعاصرة، للدكتور إبراهيم السامرائي: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ط١ – ٢٠٠٠م.
- المعرّب في اللغة العربية وآدابها، للدكتور محمد التونجي: دار المعرفة – بيروت – ط١ – ٢٠٠٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: مكتبة ومطبعة صبيح – القاهرة - د. ت.
- مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان: عالم الكتب - القاهرة - ط١ - ٢٠٠٦م.
- مقدمة لدراسة اللغة، للدكتور حلمي خليل: دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٦م.
- من قضايا اللغة العربية المعاصرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: جامعة الدول العربية - تونس – ١٩٩٠م.
- الموسوعة اللغوية، تحرير ن.إي. كولنج، ترجمة د. محيي الدين الحميدي، ود. عبد الله الحميدان: النشر العلمي بجامعة الملك سعود – الرياض – ١٤٢١ هـ.
- النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن: دار المعارف – القاهرة – ج١ – ط١٣ – ١٩٩٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٩٩٨م.

ثانيًا- باللغة الإنجليزية:

- Using Arabic ,Aguid to contemporary usage, MAHDI ALOSH, CAMBRIDG UNIVERISTY PRESS.2005.

– ARABIC TODAY, A student, business, and professional course in spoken and written, John Mace, 1996. Edinburgh University Press Ltd.